العلة النحوية
عند الشريف الكوفي(ت:٥٣٩هـ) في كتابه
(البيان في شرح اللمع)

د. عبدالله راجحي محمد غانم

كلية التربية بالحديدة – جامعة الحديدة

د. رشيد محمد حسن الرهوي

كلية التربية بزنجبار جامعة عدن

ملخص البحث:

يدرس هذا البحث العِلَّةَ النحوية عند الشريف الكوفي(ت٥٣٩هـ) [1]، في كتابه (البيان في شرح اللُمع)؛ إذ تجلت هذه الظاهرة عنده بصورة واضحة، فلا يكاد يذكر ظاهرة نحوية، أو حكمًا نحويًا، إلا أورد عليه من العلل ما يفسر تلك الظاهرة، أو يؤيد ذلك الحكم.

وقد تنوعت العلل النحوية عند الشريف الكوفي، بتنوع الأبواب النحوية وموضوعاتها الفرعية، فظهرت العلة –عنده- في مظهرين: أحدهما: تمثل في حشد كمّ كبير من العلل المفردة، وهي التي يكون الحكم فيها متوقفاً على علة واحدة مفردة. والآخر: تمثل في صنف آخر من العلل، وهي العلل المركبة أو المتعددة، وهي التي يكون الحكم فيها متوقفاً على علتين متلازمتين، فهما مركبتان، كأنهما علة واحدة، كامتناع صرف العلم المؤنث للعلمية والتأنيث. وقد يكون الحكم متوقفاً على علتين أو أكثر، لكنها ليست متلازمة، تلازم النوع الأول، بل إنَّ اجتماعها في المعلول هو الذي أدى إلى ذلك الحكم، أو ذلك التفسير.

Abstract:

This research studies the grammatical illness when Sharif Kofi (539AH), in his book ((named; Al-BianfieSharahAllama)); as demonstrated this phenomenon has clearly, there is negligible grammatical phenomenon or grammatical rule but cited him ills explains this phenomenon, or supports that provision. Grammatical Ills have varied when Sharif Kofi, the diversity of grammatical themes and sub-themes, which showed the illness –in his viewpoint- in two views: one represents the mobilization of a large amount of single ills, which is where the rule depends on one single infection. And the other represents another class of ills, a composite or multiple ills, which is where the rule depends on the AltenMtlazemtin, they are two vehicles as if they were one infection, Kamtnaa science feminine and feminine scientific exchange. Judgment may be dependent on the Alten or more, but not a syndrome, accompany the first type, but the meeting in Amuallolleeds to that provision, or that interpretation.□

□

المقدمة:

[1] - هو الشريف جمال الشرف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب . ولد بالكوفة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة للهجرة، رحل من الكوفة مع والده في شهر رجب سنة خمس وخمسين وأربعمائة متجهين إلى الشام، فأتيا دمشق، وأقاما فيها مدة ثُمَّ ارتحلا إلى حلب؛ إذ التقى بشيخه أبي علي الفارسي . درس على يديه النحو واللغة، وكان الشريف الكوفي مفتي الكوفة، زيدي المذهب تديُّنًا، ولكنَّه يفتي ظاهرًا بمذهب أبي حنيفة رحمه الله . وقد توفي بالكوفة في النصف من شعبان، (٥٣٩هـ)، عن سبع وتسعين سنة. ينظر الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٩-٢٤) .

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أمَّا بعد:

فإنَّ الحديث في العلة النحوية ، من أكثر القضايا التي شغلت النحويين؛ لارتباطها بقضية العامل النحوي، فتعقبها القدماء، وحاولوا أن يربطوا بين الظواهر النحوية والقواعد التي أسسوها من جهة وبين العلة أو السبب الذي كان سببًا فيهما؛ سعيًا منهم إلى ربط الظواهر بمسبباتها، حتى تقرب إلى أذهان المتعلمين، وتستقر في أفهامهم. إلا أنَّه قد وجدت طائفة أخرى تنكر العلل النحوية ؛ انطلاقًا من رفضها لمسألة العامل النحوي،من دون أن تقدّم بديلاً يمكن للمتعلم أو الدارس أن يعتمد عليه في تتبع المسائل النحوية، وتفسير الظواهر اللغوية المختلفة. وانطلاقًا من هذه الحيثية، فقد اختار الباحثان هذا الموضوع محورًا لبحثهما، واختارا أن يكون كتاب البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي ميدانًا لهذه الدراسة؛ لبروز هذه الظاهرة، وتنوّعها في هذا الكتاب، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسّم على مبحثين: يتناول المبحث الأول العلل المفردة – وهي متنوعة- التي ساقها الشريف الكوفي لتقرير ما يرى من أحكام نحوية. ويتناول المبحث الثاني العلل المركبة، أو العلل المتعددة. وقد سُبق كل هذا بملخص ومقدمة وتوطئة، واختتم بجملة من أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

هذا جهد المقِلّ، فإن يحالفنا الصواب فهذا فضل من الله ومِنَّة، وإن يعتري بحثنا الخلل أو النقصان، فمنّا ومن الشيطان، (وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العالمِيْن).

منهج البحث:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي؛ لأنَّه الأنسب لطبيعة البحث القائم على تعليلات العلماء، كما استعان الباحثان بالمنهج المعياري، لتقرر ما أستقرت عليه القواعد والأحكام النحوية، انطلاقًا من العلة التي سيقت لبيان تلك الظاهرة أوذلك الحكم.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في إبراز اهتمام الشريف الكوفي بظاهرة التعليل النحوي، وأثر العلة في توجيه الأحكام النحوية، وتفسير ظواهرها؛ إيمانًا منه بأنَّه لا بدَّ لكل مسبب من سبب، ولا بدّ لكلِّ ظاهرة أو حكم نحوي من سبب يفسرهما، ولعل أكثر ما يفصح عن تعلق الشريف الكوفي بهذه الظاهرة، أنَّه لا يكاد يكتفي بسرد الأحكام والظواهر النحوية، بل نراه يسوق من العلل ما يؤيد ما يقول، ويفسر ما حدث.

توطئة:

العِلّةُ لغةً واصطلاحًا:

جاءت العِلَّةُ في المعاجم اللغوية بمعانٍ مختلفة، فقد ذكر ابن فارس أنَّ لها ثلاثة معانٍ؛ إذ قال: "(عل) العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: **أحدها:** تكرُّرٌ أو تكرير، **والآخر:** عائق يعوق، **والثالث:** ضَعف في الشَّيء . فالأصل لأوَّل: العَلَل، وهي الشّربة الثانية. ويقال عَلَلٌ بعد نَهَل. والفعل يَعُلُّون عَلاًّ وعَلَلاً، والإبل نفسها تَعُلّ عَلَلا ...،**والأصل الثاني:** العائق يعوق. قال الخليل:(العِلّة حدَثٌ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه). ويقال: (اعتلَّه عن كذا)، أي: إعتاقه. **والأصل الثالث:** العِلّةُ:(المرض)، وصاحبُها مُعتلّ . قال ابنُ الأعرابيّ: "عَلّ المريض يَعِلُّ عِلّة فهو عليل. ورجل عُلَلَة، أي: كثير العِلَل"[1].

وهي عند ابن منظور بمعنى تشاغل: تَعَلَّلَ بالأَمر واعتَلَّ: تَشاغَل[2]، قَالَ:

١-ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (٣٩٥هـ):(١٢/٤-١٣).

٢ - ينظر: ابن منظور، جمال الدين ، لسان العرب: (علل)(٤٦٩/١١) .

فاستَقْبَلَتْ لَيلَةَ خِمسٍ حَنَّان تَعتلُّ فِيهِ برَجِيع العِيدان[1]

وفي تعريفها اللغوي أيضًا قال الجرجاني إنَّها:"معنى يحلّ بالمحلّ فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه سمي المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوّة إلى الضعف"[2].

أمَّا العِلّة في الاصطلاح، فقد جاءت بتعبيرات متنوعة عند النحويين القدماء والمحدثين، فهي عند الرَّماني "تغيير المعلول عمَّا كان عليه"[3]، ويرى الجرجاني أنَّها "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"[4]. وعرَّفها الدكتور مازن المبارك بأنَّها "الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ القرار، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة"[5].

فالتعليل إذن: هو تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[6].

مراحل ظهور العلة في النحو العربي:

مذ ظهر النحو في مراحله الأولى، ظهرت الحاجة إلى منهج التعليل مرافقاً له في نشأته وتطوره؛ فجاءت على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: هي المرحلة التي ظهرت مع بدايات نشأة النحو وتقعيده، إذ بدأ التعليل بصورة مبكرة قبل الخليل، على يد عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي قيل: إنَّه أول من بعج النحو ومدّ القياس، وكذلك عند يونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء، وقد كان التعليل في هذه المرحلة يتسم بالبساطة؛ إذ لم يكن يتجاوز حدود معناه اللغوي . حتى إنَّ بعضهم وصف هذا التعليل بأنَّهُ طريقٌ يمدُّ النحويين بشيء من المتعة النفسية والذهنية معًا[7].

المرحلة الثانية: وهي مرحلة النشأة والنمو ذات الطابع البصري والكوفي، من عهد الخليل بن أحمد وأبي جعفر الرؤاسي إلى ما قبل عهد المازني وابن السكيت، ولم يكن النحاة في هذه المرحلة يلجأون إلى العلة إلا لتقرير حكم نحوي، وتثبيته[8]، والدلالة عليه، وبيان سرّه ومدى موافقته لطبيعة اللغة العربية . ثُمَّ نضج القياس وبلغ التعليل صورته المنهجية في استخراج مسائل النحو وتأكيده على أيديهم؛ ومن هنا قيل: إنَّ الخليل هو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله[9].

المرحلة الثالثة: ظهرت هذه المرحلة مع بدايات ظهور طائفة من اللغويين اهتمت بالعلل النحوية، وأفردت لها مؤلفات خاصة؛ كما هو الحال عند قطرب، والمازني ، والمبرد، الذي عُدَّ رائد هذه المرحلة، ويبدو أن ظهور هذا المنحى الجديد في التعليل كان من بوادر استفادة بعض النحويين من الفلسفة الكلامية وعلم الجدل[10].

١- من غير عزو في ابن سيده، أبو الحسن علي ابن إسماعيل، المحكم: (علل): (٩٣/١)، وابن منظور، جمال الدين، لسان العرب: رجع) (١١٧/٨)، و(علل) ٤٦٩/١١.

٢ - ينظر:الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات:(١٥٩) .

٣ - الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، الحدود في النحو، ضمن رسالتين في اللغة:(٣٨) .

٤ - الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات:(١٦٠) .

٥ - المبارك، مازن، النحو العربي، العِلّة النحوية نشأتها وتطورها ص/(٩١) .

٦ - ينظر: عباس، أحمد خضير، أسلوب التعليل في اللغة العربية: (٢٠) .

٧- ينظر: ابن جني، أبو الفتح، الخصائص ١/ ٢٤٩، والأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء ص/ ٨، ٢٣، ٢٩، ٤٩.

٨- ينظر: الطنطاوي، أحمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص/ ٤٦.

٩- ينظر: الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء : (٤٦).

١٠ - ينظر: السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة :(٢٤٢/١ – ٢٤٣، ٤٦٣ - ٤٦٤)

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي تبدأ من القرن الثالث الهجري، التي شهدت نضجًا علميًا وفكريًا؛ إذ سعى اللغويون إلى تقرير قواعد اللغة التي توصل إليها السابقون، وإظهار قوتها وأصولها، ومدى موافقتها ظواهر اللغة العربية؛ لذا فقد شهدت هذه المرحلة ظهور اتجاهٍ جديدٍ للتعليل، يصبُّ اهتمامه في البحث عن علل النحو ودقائقه، وتوجيه مذاهب العرب في كلامهم؛ حتّى أصبح البحث في العلة له مغزًى يتعدى البحث في قواعد النحو وأصوله. كما كان هذا الاتجاه يسعى إلى صياغة جديدة ومنهج خاص في العلل النحوية ؛ من أجل جعل قواعد النحو أكثر منطقية، فيقترب فهمها ويسهل الوقوف عليها[1].

العلل النحوية في كتاب(البيان للشريف الكوفي):

تنوّعت العلل النحوية عند الشريف الكوفي بتنوع الموضوعات النحوية، فكان هناك العلل المفردة، وهي ما تعلق فيها الحكم بعلة واحدة أو سبب واحد. وهناك أيضًا العلل المركبة، وهي التي يتعلق فيها الحكم بأكثر من علّة، وهي على النحو الآتي:

المبحثُ الأول: العِلل المفردة:

يمكن لنا أن نقف عند جملة من العلل المفردة التي تحدّث عنها الشريف الكوفي في عدّة أبواب، ومنٍ تلك ما يأتي:

أولا: علة المشابهة:

- **ومن ذلك علة المشابهة لـ(قبل) أو (حيث)، أو للدلالة على الشيئين، كما قيل في علة بناء الضمير(نحنُ) على الضّم.**

قال الشريف الكوفي:"وأمَّا(نحنُ)، فهو عبارة عن التَّثنية والجمع للمذكر والمؤنث، ولهذه العِلَّة قلنا: إنَّهُ مبنيٌّ على الضَّمِّ لقوَّته؛ وإنَّما جُعِلَ عبارة عن التَّثنية والجمع؛ لأنَّهُ ليس بتثنيةٍ ولا جمع من حيثُ الصناعة، وذلك أنَّ التَّثنية هو أنْ يتفقَ اثنان في التَّسمية، فتقولُ: (الزَّيدان)، ويتفقُ ثلاثة، فتقولُ:(الزَّيدون)، أو(رجلان، ورجال)، وهذا غير موجود في مسألتنا. ولكن لمَّا المتكلم قد يتكلم وحده، وقد يعبَّر عن نفسه وغيره، فُرِقَ بين الواحد وما زاد عليه، واستوى أنْ يكونَ الزَّائد واحدًا أو جماعة، فقال الواحد: (أنَا)، وقال لمَّا زاد:(نَحنُ)، فاكتفى بذلك عن غيره"[2].

وقد اختلف النحويون في علة بناء (نَحنُ) على الضم، فذهب المبرد إلى أنَّه مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لشبهه بـ(قَبلُ) و(بَعدُ) من حيث صلحت لاثنين فصاعداً كما صلحت(قبلُ) و(بعدُ) للشيء والشيئين وأكثر، فصارت لذلك غاية كـ(قبل وبعد). وذهب بعضهم إلى أنَّهُ مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لأنَّ الأصل(نَحنُ)، فَقُلِبَتْ حركة(الحاء) على(النُّونُ)، وأُسكنت(الحاء)،ذلك ما قاله هشام بن معاوية[3] .

أمَّا ثعلب، فجعل العلة مشابهته (حيثُ)؛ فهو يقع للاثنين والجماعة، كما تقع (حيثُ) للزمان والمكان؛ فهو لمّا تضمّن معنى التثنية والجمع، قُوِّي بأقوى الحركات[4]، وعلل الزجاج البناء على الضَّم بأنَّ الضمير (نحنُ) يدلُّ على الجمع، و(الواو) من علامة الجمع، والضَّمة من(الواو) [5]،

---

١ - ينظر: وماسيري، دوكوري، مراحل العلل النحوية عند العرب: (٢- ٣).

٢- الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٣٢٩) .

٣ - ينظر: النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن:(١٨٩/١)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل:(١٩٨/٢)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(٢٠٢/١).

٤ - ينظر: النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن:(١٨٩/١).

٥ - ينظر: الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه:(٨٩/١).

وذهب الأخفش الصغير (علي بن سليمان)، إلى أَنَّه بُنِيَ على الضَّمِّ؛ لأنّه مرفوع الموضع، فحُرِّك بحركة المرفوع[1].

ويبدو أنَّ الشريف الكوفي قد سلك مسلكًا منفردًا في هذه المسألة؛ إذ جعل علة بناء (نحنُ) على الضّم أنَّه عبارة عن التثنية والجمع للمذكر والمؤنث، فاختير له الضّم لقوته.

ويرى الباحثان أنَّ(نحنُ) عبارة عن التَّثنية والجمع للمذكر والمؤنث، فهو لمّا تضمّن معنى التثنية والجمع، قُوِّي بأقوى الحركات فبُنِيَ على الضَّمِّ.

- **ومن ذلك علة مشابهة الحرف، كما قيل في عِلَّة جمود فعل التعجب في نحو: (ما أَحسَنَ زيدًا!).**

يقول الشريف الكوفي:"وإنَّما لم يتصرف؛ لأنَّهُ لَمَّا ضُمَّ إليهِ معنى التَّعجَّب أشبه الحروف المتضمّنة المعاني،فجمُدَ لذلك. وفيه ضميرٌ راجعٌ إلى(ما)، وذلك الضمير مرفوعٌ بأنَّهُ فاعل، و(زيد) منصوب بأنَّهُ مفعول به، فيكون التَّقدير:(شيءٌ أحْسَنَ زَيْدًا)"[2].

فالشريف الكوفي يجعل علة جمود (أَفْعَل) -في التعجب-أنَّه لَمَّا ضُمَّ إليه معنى التعجب أشبه حروف المعاني في جمودها، وقوله هذا يجري على مذهب الجمهور،الذي يقول بفعلية(أَفْعَلَ) في التعجب. بدليل أنَّهُ مفتوحُ الآخر، ولو لم يكن فعلاً ماضياً، لما كان لبنائه على الفتح وجه؛ لأَنَّهُ لو كان اسماً لارتفعَ؛ لكونه خبراً لـ(ما)، فهو مبني على الفتح كسائر الأفعال الماضية[3].

أمَّا الكوفيون، فنقل عنهم الشريف الكوفي أنَّهم يرون أنَّ(أَحسَنَ) اسمٌ بمنزلة(أَفْعَل) التَّفضيل إلاَّ أنَّهُ بُنِيَ على الفتح لخفة الفتحة، واحتجوا بتصغيره[4].

ويبدو مذهب الجمهور هو الأقرب للصواب؛ لأَنَّ الشواهد والأدلة التي اعتمدوها أقرب إلى القياس. وجمود الفعل- كما نقل الشريف الكوفي- لشبهه بحروف المعاني. أمَّا أدلة الكوفيين فمردودةٌ؛ لأَنَّ تصغير(أفعل) ليس دليلاً على أسميته؛ لأَنَّهُ لمَّا مُنِعَ من التصرُّف أشبه الاسم؛ فنقول:(ما أُحيسن زيدا) . ووجه تصغيره: أَنَّهم أرادوا تصغير المصدر الذي هو اسم الجنس، ولمَّا لم يصلوا إلى ذلك لعدم التصرُّف، صغَّروا الفعل لدلالته على المصدر. وعدم تصرُّف(أفعل) لا يدلُّ على أَنَّه اسم؛ لأَنَّ هناك أفعالاً غير متصرَّفة، مثل(ليس، وعسى)، أجمع النحويون عليها بالرغم أَنَّها غير متصرَّفة[5].

- **ومنها أيضا علة المشابهة للحرف أو تضمن معناه، كما قيل في عِلَّة بناء أسماء الإشارة.**

فالشريف الكوفي يرى أنَّ علة بناء أسماء الإشارة، هو تضمنها معنى حرف الإشارة، فهو يقول:"فأمَّا أسماء الإشارة نحو:(هذا) و(هذه) و(ذا) وأشباه ذلك فجميعها مبنيٌّ؛ لأنَّ معانيها في غيرها، وهو المشار إليه، فأشبهت الحروف، فبُنِيَت كما أنَّ الحروف مبنيَّةٌ"[6] فاسم الاشارة يشبه حرفًا مقدّرًا، غير موجود، وكان ينبغي له أن يكون موجودًا؛ لأن الإشارة معنًى، ولكل معنى حرفٌ

---

١ - ينظر: النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن:(١٨٩/١)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل:(١٩٨/٢).

٢ - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٥٨-٤٥٩) .

٣- ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(٧٢/١)، وابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، علل النحو:(٤٤٩) والكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٥٨)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(١٣٨/١)،(١٤٧/١)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين:(٢٨٥)، والزبيدي، عبداللطيف، ائتلاف النصرة:(١٢٠).

٤ -ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٥٩)، وينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(١٢٦/١)، والزبيدي، عبداللطيف، ائتلاف النصرة:(١٢٠).

٥- ينظر: الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة:(٢٧٢/١-٢٧٣)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف الإنصاف : (١٣٨/١) .

٦ - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٣٢٣) .

يستعمل له، وهذا هو مذهب الجمهور[١]. ونُقل عن أبي علي الفارسي أنَّه جعل علة بناء أسماء الإشارة، تضمنها(لام) التعريف؛ قياسًا على(أمس)[٢].

ونصَّ ابن عصفور على أنَّ علة بنائها أنَّها شابهت الحرف في الافتقار؛ أي: في احتياجها إلى مفسِّر، وهو المشار إليه، كاحتياج الحرف إلى متعلقه[٣]. وقيل: إنَّ قوماً من النحويين قد ذهبوا إلى أنَّ علةَ بناء أسماء الإشارة ترجع إلى مشابهتها المضمر؛ لأنَّك تشير بها إلى ما بحضرتك، ما دام حاضراً، وعند غيابه زال عنه ذلك الاسم، والأسماء موضوعة للزوم مسمَّياتها، وعندما كان هذا غير لازم لِما وضع له، أصبح بمنزلة المضمر، الَّذي يُسمى به إذا تقدم ظاهر[٤].

ويرى الباحثان أنَّ أسماء الإشارة مبنية؛ لأنَّها شابهت الحرف في الافتقار، وهو احتياجها إلى مفسِّر، وهو المشار إليه، كاحتياج الحرف إلى متعلقه؛ لأنَّ الأسماء في أصلها تدلُّ على مسميات مخصوصة، وضعت لها، ولا تفتقر في الدلالة إلى قرينة تُخصِّصها، وأسماء الإشارة خرجت عن هذا الموضع،فَبُنِيَت؛ لأنَّها لم تلزم مدلولاً واحداً، وافتقرت في تعيين مدلولها إلى قرينة تُخصِّصُه.

- **ومنها علة مشابهة الأسماء، كالقول في عِلَّة إعراب الفعل المضارع.**

قال الشريف:"وأمَّا الأفعال فكلها مبنيَّةٌ إلاَّ ما شابه الاسم منها، والمُشابهُ للأسماء ما كان في أوَّلِهِ إحدى الزوائد الأربع وهي:الهمزة للمتكلم، والنُّون للمتكلم إذا كان معه غيره، والتّاء للمخاطب المذكرِ وللمؤنَّثة الغائبة، والياء للمذكر الغائب"[٥].

فالشريف الكوفي يرى أنَّ علة إعراب الفعل المضارع هي مشابهته الأسماء، وقد حصر الشبه بينهما، فقال:"قولنا: (زيدٌ يخرجُ)، يصلحُ هذا اللَّفظ للزَّمانين الحاضر والمستقبل، فإذا أدخلتَ عليه السين أو سوف تخصَّص بالاستقبال، وكان قولنا:(رأيتُ رجلاً)، مُبْهَمًا في جنسِهِ غير متخصص بواحدٍ بعينه، ثُمَّ إنَّكَ إذا أدخلتَ عليه(الألف واللام) قصرتهُ على رجلٍ بعينه، وخصَّصتَهُ من بين جنسِهِ، اشتبها بوقوعهما أولاً شائعين ثمَّ تقصرهما على شيءٍ بعينه. ووجه ثان، وهو أنَّ الفعل المضارع إذا وقع خبرًا لـ(إنَّ) دخلت عليه(لام) التَّوكيد، نحو:(إنَّ زيدًا ليخرجُ)، كَما أنَّ قولنا:(إنَّ زيدًا لخارجٌ)، يدلُّ على خارج (لام) التَّوكيد، فَعُلِمَ أنَّ بين الفعل المضارع والاسم اشتباهًا من حيثُ دخلت(اللام) على كلِّ واحدٍ منهما"[٦].

فالعلة التي ذكرها الشريف الكوفي، هي ذاتها ما اعتّل به الجمهور. ومعلوم أنَّ النحويين – بصريين وكوفيين- لم يختلفوا في إعراب الفعل المضارع، ولكن الخلاف بينهم في عِلَّة إعرابه[٧]، وعلّة الجمهور ما سبق[٨]، أمَّا الكوفيون، فالعلة – عندهم- هي دخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليه[٩]. وعلى مذهب الجمهور يكون إعراب المضارع خروجًا عن الأصل؛ للشبه بالاسم، وليس لعلة في الفعل نفسه، أما على قول الكوفيين، فإعراب المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، ورُدَّ

---

١ - ينظر: السيرفي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه :(٥٨/١)، والأنباري، أبو البركات، أسرار العربية :(٣٣)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٤٨٨).

٢ - ينظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان:(١٠٥/١).

٣ - ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي:(١٠٥/١) .

٤- ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل: (١٢٦/٣) .

٥- الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٢٠) .

٦- الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع: (٢٢-٢٣) .

٧- ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٥٤٩/٢) .

٨- ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب : (١٣/١- ١٤)، وابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو:(١٤٦/١)،والزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو:(٨٠)،والكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٢٠)، والأنباري، أبو البركات، أسرار العربية:(٢٥)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٢٠/٢-٢١).

٩ - ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو:(٨٠)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٥٤٩/٢).

قول الكوفيين بأَنَّ هناك حروفَ المعاني، وهي قد تأتى دالة على معان مختلفة ولم تستحق الإعراب[1].

وخلافًا لما قيل، فإنَّ هناك من النحويين المحدثين من يرى أَنَّ اختلاف أواخر الأفعال المضارعة المجردة لا يعني إعرابها؛ لأنَّ هذه الأوجه المختلفة إنَّما جاءت لتشير إلى معان غير إعرابية تعاقبت عليه كتعاقبها على آخر الماضي في نحو:(كتبتُ، وكتبُوا)، ولم يقل أحدٌ من النحاة أنَّه معرب، وأمَّا فكرة المشابهة بين الاسم والمضارع، فما هي إلاَّ تصورٌ، ليس له أساس، اللهم إلاَّ الإيمان بفكرة العامل والانخداع بالتغير اللفظي حين تسبقه أدوات الجزم والنصب التي أهملَ النحاةُ وظائفَها اللغوية[2].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الجمهور، واختاره الشريف الكوفي، هو الأقرب للصواب، أمَّا قول الكوفيين، فيردُّه بناء أحرف المعاني، مع ما قد يعترضها من تغيّر معانيها.

- **ومنها علة المشابهة أو الدلالة على شيئين، ومن ذلك ما قيل في علة بناء(حيث)، وبنائها على الضّم خاصة.**

فقد تحدَّثَ الشريف الكوفي عن علة بناء(حَيْثُ)، فقال:"فأمَّا(حيثُ) فإنَّما بُنِيَتْ؛ لأنَّ معناها فيما أُضيفتْ إليه، كما أنَّ(الذي) معناها في صلتها، فصار معناها في غيرها، فأشْبَهَتِ الحرفَ الذي معناه في غيره . وبُنِيَتْ على الضَّمِّ لدلالتها على الظَّرفين: ظرف المكان وظرف الزَّمان، ألا ترى أنَّ(نحنُ) لمَّا دلَّتْ على الجمع والتَّثنية بُنِيَتْ على الضَّمِّ، فكذَلك(حيثُ)"[3].

وقد ذكر الشريف الكوفي قولين آخرين:

الأول: يرى أنَّها بُنِيَتْ على الضَّمِّ؛ لأنَّها مُنِعَتْ من الإضافة إلى المفرد، وأُضيفَتْ إلى الجمل، فأشْبَهَتْ(قبلُ) و(بعدُ). وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور، وكانوا قد ذكروا علة أخرى، وهي أَنَّها مبهمة تقع على الجهات الست، وعلى كل مكان[4].

والثاني نسبه للفراء: يرى جواز إضافتها إلى ما بعدها،وفتح (الثاء)[5]، وعليه قوله:

أَما تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعَا[6]

ونقل عن الكسائي قولين مختلفين:**أحدهما:** أَنَّها مبنيَّة على الضَّمِّ؛ لدخول حرف الجر(مِنْ) عليها، كما في قوله تعالى:(وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ)[البقرة:٢/١٥٠]. **والآخر:**أنّه حكى عن بعض العرب كسرها، فيقولون:(من حيثِ لا يعلمون) بكسرها مع إضافتها إلى الجملة، والعلة في ذلك أَنَّهم أجروا (حيث) مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل[7].

---

١ - ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٢/٥٥٠) ، والإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية:(٤/١٧) .

٢ - ينظر : المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه:(١٣٣، ١٣٥) .

٣ - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٣٣-٣٤).

٤- ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب: (٣/٢٨٥-٢٨٦)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب:(٤/٣٤٦) ، وابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو:(٢/١٤٣)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٢/٨٠)، والإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية:(٣/١٨٢)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(٢/١٥٢) .

٥- ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٣٤) .

٦ - صدر بيت مجهول القائل، وتمامه: (نجماً يضيء كالشهاب ساطعا). وهو في الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٣٤)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٢/٧٨)، والإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية:(٣/١٨٣)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(٢/١٥٣)

٧ - ينظر:ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل:(٤/٩١)،والمرادي،ابن أم قاسم، توضيح المقاصد:(١/٣١٠).

أمَّا الزجاج، فقال: إنَّها مبنيَّةٌ على الضَّمِّ، لكنها لاتضاف إلى ما بعدها؛ لأَنَّها ليست لمكان بعينه، وإنَّما هي موصولة وما بعدها صلة لها، وليست بمضافة إليه[1]، واستدلَّ بقوله تعالى:(إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ)[الأعراف:٧/٢٧].

والملاحظ أنَّ الشريف الكوفي سلك مسلكاً منفرداً في تعليل بناء(حَيْثُ) على الضم، وهذا دليل على أَنَّه يُحكِّمُ العقل والمنطق، بعيداً عن تأثير المذهبين البصري والكوفي ، وهذا يحسبُ له. والحقُّ ما قاله جمهور النحويين، مِنْ أَنَّ عِلَّةَ بناء(حَيْثُ) على الضَّمِّ، أَنَّها مُنِعَتْ من الإضافة إلى المفرد، وأُضِيْفَتْ إلى الجمل، ومن حَقِّ كُلِّ اسمٍ أَنْ يُضاف إلى المفرد، فلمَّا امتنعت(حَيْثُ) من الإضافة إلى المفرد أشبهت(قَبْلُ، وبَعْدُ)، لَمَّا مُنِعَا من الإضافة بُنِيَا على الضَّمِّ؛ ليكونَ الضَّمُّ عِوَضاً لهما من المحذوف[2]، فالعِلَّة هنا هي الحمل على الشبيه.

- **ومنها علة المشابهة أوالتمكين، ومن ذلك القول في عِلَّة بناء المنادى المفرد العلم على الضَّمِّ.**

فقد ذكر الشريف الكوفي أنَّ المنادى العلم، نحو:(زيد، وعمرو) مبنيٌّ على الضَّمِّ،"والذي أوجب بناءها وقوعها موقع أسماء الخطاب، نحو:(أنتَ) و(رأيتُكَ) ... فلمَّا كانت أسماء الخطاب مبنيَّةً صارتْ الأعلام بوقوعها موقعها مبنيَّةً"[3]. فهو يرى أنَّها وقعتْ موقع الضمير ك(التاء) من(أنتَ) فأشبهتِ الحرف فَبُنِيَتْ . فأمَّا حركتها بالضَّمِّ؛ فلأنَّ هذه الأسماء متمكنةٌ ومعانيها في أنفسها، فبُنِيَتْ على أقوى الحركات ليكونَ عوضاً من الإعراب[4].

فعلة بناء المفرد العلم هي مشابهته كاف الخطاب من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلمَّا أشبه(كاف) الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيّاً كما كانت(كاف) الخطاب مبنيةّ، وأمَّا بناؤها على الضمّ خاصة، فلأنَّها أسماء متمكنة في أنفسها. وهذا التعليل الذي أورده الشريف الكوفي هو تعليل البصريين[5].

أمَّا الكوفيون، فيقولون: إنَّ المنادى المفرد العلم معربٌ لا مبني، وهو مرفوع بغير تنوين، وحُجَّتهم في ذلك أنَّه اسمٌ معربٌ قبل النداء، ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء، إلاَّ أنَّه رُفِعَ؛ لأنَّ الأصل هو الرفع[6].

ويؤيد الباحثان ما اختاره الشريف الكوفي؛ لأنَّه لا معرب إلا بعامل ولا عامل هنا يوجب الرفع، فإن قيل إنَّهُ معربٌ كان مرفوعاً بلا رافع، كما أنَّه لا سبب يوجب سقوط التنوين، لذا فإنَّ القول ما قاله البصريون.

- **ومن علة المشابهة أو التشبيه، ما قيل في علة تسمية جمع التكسير تكسيراً.**

قال الشريف الكوفي:"وسُمِّيَ تكسيراً تشبيهًا بتكسير الآنية؛ لأنَّ تكسيرها إنَّما هو إزالة التئام أجزائها التي كانت لها، وكذلك هذا الجمع أُزيل التئام أجزائه، وفُكَّ النَّضد عمَّا كان عليه واحده"[1].

---

[1] - ينظر: الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه:(٣٢٩/٢)، والزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لاينصرف:(٩١).

[2] - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٣٤) .

٣ - المصدر السابق:(٣٦٤) .

٤ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع: (٣٦٤).

٥ - ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(١٨٢/٢ – ١٨٣)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب:(٢٠٤/٤-٢٠٥)، والفارسي، أبو علي، الإيضاح:(١٨٨)، والأنباري،أبو البركات، الإنصاف :(٣٢٤/١ – ٣٢٨)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين:(٤٣٨- ٤٣٩)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٣٣٠/١).

٦ - ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٣٢٣/١)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين:(٤٣٨)، والزبيدي، عبداللطيف، ائتلاف النصرة:(٤٥).

وهذه العلة ذاتها نقلها أبو حيان[٢]، ومن قبله أوردها العكبري؛ إذ قال:"وحدُّه :كلُّ اسمٍ تغيّر لفظُ واحده. ومن هنا يُسمى تكسيرًا؛ لتغيُّر هيئة واحده، كما تتغيّر هيئة الإناء بالتكسير،والتغيير تارة يكون باختلاف الحركة وزيادة الحرف...، وتارة بتغيُّر الحركة فقط ...، وتارة يكون بالنقصان"[٣].

وقد خالف ابن الطراوة مذهب النحويين في زعمهم أنه إنما سمي تكسيرا تشبيها بكسر الإناء، فهو يرى أنَّه لو كان كما زعموا، ما قيل فيه تكسير؛ لأنَّ ذلك مصدر كَسَّر، وَ(فَعَّلَ) للتكثير، وهذا التغيير الذي يكون في هذا الجمع قد يكون قليلا، ولو أرادوا هذا المعنى، لقالوا: جمع كَسْر ،حتى يعم التغيير القليل والكثير. وهو يرى أنَّه إنما اشتقاق التكسير في الجمع من قولهم: بيت كَسِير، أي: واسع: كأنه لسعته ذو كسور، وكُسور، وكُسور: جمع كِسْر وهو الجانب، كقوله:

وإذا الرياحُ تَنَاوَحَتْ بِجَوانِبِ البيتِ الكَسِيرِ[٤]

وأبنية المفرد لمّا فُكَّت اتسعت لقبول أبنية كثيرة، بالزيادة فيها، والنقصان منها[٥].

وتعليل الشريف الكوفي هو الأقرب إلى الصواب، أما ما قاله ابن الطراوة، فهو كما قال أبو علي الشلوبين:"بعيد من جهة المعنى، فاسدٌ من جهة اللفظ، وذلك أنَّ العرب لم تقلْ كسَّرَ بمعنى وسَّعَ، فكيف يصحُّ أن يقال: تكْسير؟ والمصادر التي لا أفعال لها قليلة، مع كونهم أيضًا لم يقولوا: تكسير بمعنى: توسيع، فيكون النحويون قد وضعوا لغة"[٦]، كما أن البيت الذي استشهد به، قد ورد برواية يسقط بها استدلاله.

ثانيًا: علة عدم المشابهة، أو علة الأصل، كما قيل في عِلَّة بناء(فعل الأمر).

تكلم الشريف الكوفي في علّة بناء فعل الأمر، فقال:"وأمَّا أفعال الأمر، نحو: (خُذْ)،و(كُلْ)، و(اضْرِبْ)، وأشباه ذلك فجميعها مبنيٌّ على الوقف، وبُنِيَتْ؛ لأنَّها أفعالٌ لم تشابه الأسماء؛ لأنَّهُ ليس في أوائلها حروف المضارعة، وبُنِيَتْ على الوقف؛ لأنَّ الوقف هو الأصل في البناء . وعند الكوفيين أنَّها معربة على تقدير محذوفٍ، فتكون مجزومة، ويكون التقديرُ:(لِتَضْرِبْ، لِتَأْخُذْ)"[٧].

والقول ببناء فعل الأمر هو مذهب البصريين[٨]، والشريف الكوفي متابعٌ لهم في ذلك، وأمَّا الكوفيون فقد قالوا: إنَّ فِعْلَ الأمر معْرَبٌ وهو مجزوم بتقدير حذف(اللام)؛ لأنَّ قولك:(اضْرِبْ) أصله:(لِتَضْرِبْ)، وعلتهم أنَّ الأصل في فعل الأمر الذي للمواجهة أن يكون بـ(اللام)، إلاّ أنَّ هذه اللام حُذِفت لكثرة الاستعمال، وبقي عملها[٩]. وهناك أيضًا شواهدٌ كثيرةٌ تؤيد القول إنَّ الأصلَ في الأمر للمواجهة في نحو (افْعَلْ): (لِتَفْعَلْ) بدليل قوله تعالى:﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا

---

١ - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٩٢) .

٢ - ينظر: الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل: (٢٧١/١)

٣- العكبري، أبو البقاء، اللباب: (١٧٨/٢).

٤ - البيت للمنخل اليشكري في ابن قريب، عبدالملك، الأصمعيات:(٥٩)، وروايته:(... بجوانب البيت الكبير)وهو من غير عزو في ابن الطراوة، أبو الحسين، رسالة الإفصاح: (١٢٧)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل: (٢٧٢/١).

٥- ينظر: ابن الطراوة، أبو الحسين، رسالة الإفصاح : (١٢٧)، وينظر: الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل: (٢٧١/١ - ٢٧٢).

٦- الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل: (٢٧٢/١).

٧ - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٠-٤١) .

٨ -ينظر: والأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٤٠/٢ – ٥٤١)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين:(١٧٩)، والزبيدي، عبداللطيف، ائتلاف النصرة:(١٢٦).

٩ - ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن:(٤٦٩/١ – ٤٧٠)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٥٢٤/٢ – ٥٣٤)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين:(١٧٧- ١٧٨)، والزبيدي، عبداللطيف، ائتلاف النصرة:(١٢٥) .

يَجْمَعُونَ﴾[يونس:٥٨/١٠]، على قراءة من قرأ بـ(التَّاء)[١]، وقوله صلى الله عليه وسلّم:"لِتَأْخُذُوا مَصَافّكم"[٢]، وقول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضَّى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَا[٣]

وقد تناول النص مسألتين اثنتين:

الأولى: علة بناء فعل الأمر، وهي- كما ورد في النص- ؛ أنَّه لم يشابه الأسماء؛ إذ ليس في أوله حروف المضارعة، كالفعل المضارع، ولأنَّ الأصل في الأفعال البناء، كما أنَّه لا يجوز أن يكون فعل الأمر مجزومًا بإضمار(اللام)؛ لما في ذلك من كثرة الحذف، [٤].

والثانية: علة بنائه على السكون تحديدًا، وهي- كما ورد في النص-؛ لأنَّه الأصل في البناء.

ونرى أنَّ مذهب الشريف الكوفي، الموافق للبصريين هو الراجح؛ لأنَّه لا سبب يوجب الإعراب في هذا الفعل؛ لأنَّ علة الإعراب إمَّا أصلٌ أو شبهٌ بأصل، كشبهِ المضارع بالاسم، وكلاهما لا وجود له في هذا الفعل. ومن ناحية أخرى فإنَّ القول: إنَّه مبني أولى من القول بالإعراب؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء ولا يوجد ما يوجب الخروج عن هذا الأصل، وعدم التقدير أولى من التقدير .

ومن علّة الأصل – تحديدًا- أو الإفتقار، ما قيل في علّة كون الاسم أولاً، قبل الفعل والحرف.

يقول الشريف الكوفي:"وإنَّما بدأ بالاسم قبل الفعل والحرف؛ لأن الاسم هو الأصل؛ إذ كان الكلام لا يخلو منه، وقد يخلو من الفعل والحرف، فلمّا افتقر الكلام إليه قُدِّمَ وبُدِئَ به"[٥].

وقريبٌ من هذا الكلام ما ذهب إليه الزجاجي؛ إذ قال:"والاسم قبل الفعل؛ لأنَّ الفعل منه، والفاعل سابقٌ لفعله. وأمَّا الحروف فإنَّما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تحدث فيها، وإعراب تؤثره"[٦].

إذن، فالاسم ما كان أولاً إلا لأنَّه الأصل، والكلام مفتقرٌ إليه؛ لأنَّ أقل الكلام أن يكون من اسمين؛ فيكون الاسم مسندًا ومسندًا إليه، أو من اسم فعل، ولا يكون من فعلين، أو من فعل وحرف، وقد يستغني الكلام عنهما، لكنّه لا يستغني عن الاسم[٧]، والاسم قد سما على القسمين الآخرين، فاستحقَّ أن يكون قبلهما[٨].

ثالثًا: علة الدلالة على المعاني المختلفة، كما قيل في علة اختصاص الأسماء بالإعراب.

---

١ - هي قراءة أُبيّ، وأبي جعفر، وابن عامر، ورُفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلّم، كما رُويت عن زيد بن ثابت، وأنس، وقرأت الجماعة بـ(الياء). ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن:(٤٦٩/١)، والفارسي ، أبو علي، الحجة للقراء السبعة:(٢٨٢/٤)، والقيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع:(٥٢٠/٢).

٢ - الحديث في الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن: (٤٧٠/١) والأنباري، أبو البركات، أسرار العربية:(٢٨٠)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف : (٥٢٥/٢)، وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل:(٦١/٧)، ولم أقف عليه بلفظه هذا في أي من كتب الحديث التي اطلعت عليها.

٣ - البيت من غير عزو في الأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٥٢٥/٢)، والإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية:(٨٥/٤)، والأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة:(٦٦٦)، والبغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب:(١٤/٩)،(١٠٦) .

٤ - ينظر: المبرد، أبو العباس محمد، المقتضب:(١٢٩/٢)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف:(٥٣٤/٢ – ٥٣٥)، والعكبري، أبو البقاء،التبيين:(١٧٦ – ١٧٧).

٥ - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٦) .

٦ - الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو: (٨٣).

٧ - ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل: (٢٠/١).

٨ - ينظر: العكبري، أبو البقاء، اللباب: (٤٤/١).

يرى الشريف الكوفي أن الأسماء اختَصَّتْ بالإعراب دون الأفعال والحروف؛ لأنَّها تدلُّ على المعاني المختلفة؛ مثل: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة بصيغة واحدة، أمَّا الأفعال والحروف فلا تقعُ هذه المواقع، ولا يحتاج فيها إلى بيان؛ فلهذا بُنِيَتْ[1].

وهذا الذي ذكره الشريف الكوفي يجري على مذهب **البصريين**، الذين يذهبون إلى أَنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال؛ لأَنّ الإعراب إنَّما دخل الكلام ليميز بين المعاني المختلفة، ويُستدل به على الفاعلية، والمفعولية، والمضاف، والمضاف إليه، وغير ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء، دون الأفعال والحروف[2].

ويُجمِعُ النحويون على أَنَّ الأفعال عوامل في الأسماء، فلو كان من الواجب أنْ تكون معربةً، لوجب أَنْ يكون لها عوامل تعمل فيها الإعراب، ووجب كذلك أن يشمل عوامل عواملها إلى ما لانهاية؛ لذا استحقت البناء[3].

أمَّا الكوفيون، فيرون أَنَّ الإعراب أصل فيهما معاً[4]؛ لأَنَّ الإعراب يدخل أيضاً على الأفعال؛ لما يدخلها من المعاني المختلفة، لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدّة، فكأنَّ قولهم: (يقوم زيدٌ)، يحتمل معنى(قائم)، وتأويل:(سوف يقومُ) على الاستقبال، فاستحقت الإعراب لشبهها بالأسماء في اختلاف معانيها.[5].

ويبدو أَنْ مذهب الجمهور، هو الأقرب إلى الصواب؛ لأَنَّ الإعراب في الأسماء ليس هو الإعراب في الأفعال، فهو في الأسماء موضوع بإزاء معانٍ يدلُّ عليها، فالرفع على الفاعلية، والنصب على المفعولية، والجر على الإضافة، وليس الإعرابُ في الأفعال موضوعاً بإزاء معانٍ، فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى، وإن اشتركا في تسمية الإعراب وفي ألفاظه.

رابعًا: علة الدلالة على الحدث المجرد من الزمان، كما قيل في عِلّة كون المصدر أصل الاشتقاق.

ذكر الشريف الكوفي أَنَّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق، وأَنَّ الفعلَ مشتقٌ منه؛ فقال:"اعلم أنَّ المصدر لَمَّا كان يدلُّ على معنى وزمان غير معين، ولمْ يمكنهم الإخبار به عن الأزمنة اشتقُّوا منه الأفعال، ووضعوا من ألفاظ الأفعال أمثلة تدُلُّ على الأزمنة الثلاثة؛ ليُخبروا عن سائر الأزمنة بالأفعال"[6].

فعلة كون المصدر هو أصل الاشتقاق – عند الشريف الكوفي- هي أنَّ المصدر يدل على معنى وزمان غير محدد، أي: يدلَّ على الحدث المجرد من الزمان، وهذا بخلاف الفعل الذي يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ معلوم، فعُلِمَ من هذا أنَّ المصدرَ أوَّلٌ؛ لأنَّ الواحد قبل الاثنين؛ إذ الواحد أحد الشَّيئين الذي دلَّ الفعل عليهما، وكذلك أنَّ الفعل له أمثلة من الماضي والمستقبل، نحو:(ضربَ)، و(يضربُ)، و(تضربُ)، و(نضربُ)، والمصدرُ واحد، من جميع ذلك، فصار المصدر هو الذي تُصاغُ منه أمثلة الفعل المختلفة، وأنَّ الأسماءَ أصلٌ والأفعال فرعٌ عليها، فَعُلِمَ أنَّ الفرعَ مأخوذ من الأصل، وهذه هي علة البصريين في أولية المصدر، خلافاً للكوفيين الذين يرون أولية الفعل؛ لأَنَّ المصدرَ –

---

[1] - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٢١-٢٢) .

٢ - ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(١٣/١)، والزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو:(٧٧)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين:(١٥٣)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٥٥)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٨٣٤/٢)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(٥٧/١).

٣ - ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو:(٧٨) .

٤ -ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو:(٧٨)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين:(١٥٣)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٥٥)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٨٣٤/٢)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(٥٧/١).

٥ -ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو:(٨٠).

٦ - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٩٣) .

في نظرهم -يصحُّ لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، مثل:(قاوم قواماً، وقام قياماً)؛ حيث صحَّ(قواماً) لصحة الفعل، واعتلَّ(قياماً) لاعتلال الفعل، والمصدر يكون توكيداً للفعل في قولهم:(ضربت ضرباً)، فكما أَنَّ المؤكَّد قبل المؤكِّد، فكذلك الفعل قبل الاسم،والمصدر– أيضًا- يعمل في الفعل، نحو:(ضربت ضرباً)، والعامل يكون قبل المعمول[1].

ويردُّ الشريف الكوفي على من قال: إنَّ المصدرَ يصحُّ لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله؛ بأنَّ الأصلَ قد يعتلُّ باعتلال فرعه إذا كان كلُّ واحد منهما يُبْنى على صاحبه، وأنَّ المصادر التي لا عِلَّة فيها ولا زيادة لا تجيء إلاَّ صحيحة، نحو:(ضربته ضربًا)، و(وعدته وعدًا)؛ وإنَّما تعتلُّ في الزِّيادة والتَّغيير[2].

ومع ما في أدلة الكوفيين من وجاهة، إلاَّ أن القول البصري أقرب إلى الصواب؛ لأنَّ التركيب فرع على البساطة، ودلالة الفعل مركبة، ودلالة المصدر بسيطة؛ لأنَّه لا يدلّ إلا على الحدث، ولذا فهو الأصل في الاشتقاق، وهذا هو ما يتسق مع المدلول اللغوي للمصدر في اللغة؛ إذ هو المكان الذي يُصدرُ عنه، كقولنا: (هذا مصدر الإبل)، للمكان الذي تصدر عنه.

خامسًا: علة الإيجاز أو الخفة أو عدم الاشتراك، كما قيل في عِلَّة الإعراب بالحركات دون الحروف.

يقول الشريف الكوفي :"لَمَّا كان القصد بالإعراب الإيجاز، والإيجازُ في الحركات أكثرُ من الإيجازِ بالحروف؛ لأنَّ الحركات أبعاضُ الحروف التي هي حروف المدِّ واللِّينِ، وبعض الشَّيءِ أقلُّ من كلِّهِ، فلذلك جعلوا الإعراب بالحركات"[3].

وما صرَّح به الشريف الكوفي هو مذهب البصريين[4] وعلتهم أَنَّ الحركات أخفُّ من الحروف، فوجب أَلاَّ يُعدَلَ عنها إلاَّ لغرض[5]؛ لأَنَّ الإعراب طارئ على الكلمة، وزائد عليها للمعنى المراد به[6].

ولما كان القصد بالإعراب بيان المعاني المختلفة والإيجاز معًا، كان تعليل الجمهور، هو الأقربُ للصواب؛ لأَنَّ الإيجاز في الحركات أكثر من الإيجاز في الحروف، كما أنَّ الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جُعِلَ الحرفُ دليلاً على الإعراب؛ لأدَّى ذلك إلى أَنْ يدلَّ الشيءُ الواحد على معنيين، وفي ذلك اشتراك، والأصلُ أَنْ يُخَصَّ كلُّ معنىً بدليل[7].

سادسًا: علة التلازم، كما قيل في عِلَّة كون(الألف والتاء) – معًا- علامة التأنيث والجمع في جمع المؤنث السالم.

تحدَّث الشريف الكوفي عن (الألف والتاء) في جمع المؤنث السالم، فقال:"اعلم أنَّ هذا الجمع يسمَّى جمع السلامة من حيثُ إنَّ بناء الواحد يسلم فيه كما سَلِمَ بناء الواحد في المذكَّر، وزِيدَ في آخره (ألف وتاءٌ) علامة للجمع والتأنيث، وهذه (الألف والتاء) معًا كـ(يائي) النَّسب، وليستا كـ(الألف والنون) في التَّثنية، ولا(الواو والنون) و(الياء والنون) في الجمع"[8].

---

١ - ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو: (٦١)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٢٣٦/١).
٢ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٩٦-٩٧) .
٣ - المصدر السابق:(٢٩) .
٤ - أمَّا الكوفيون، فيقولون: إنَّ الأصل في الإعراب أنْ يكون بالحركات والحروف. ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو:(٧٢) .
٥ - ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو:(٧٢)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٥٤/١)، والشلوبين، أبو علي، التوطئة:(١٣١).
٦ - ينظر: ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، شرح المقدمة الكافية :(٢٥٠/١)، وابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد، المرتجل:(٥٤) .
٧ - ينظر: العكبري، أبو البقاء، اللباب:(٥٤/١).
٨ - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٨٧) .

فالشريف الكوفي يري أن (الألف والتاء) زيدتا - معًا- علامة في جمع المؤنث السالم، فهما ليستا كعلامة التثنية أو علامتي جمع المذكر السالم؛ لأنَّ النون هناك تذهب للإضافة، وهذا القول يجري على مذهب الجمهور[1].

وهناك من قال: إنَّ (الألف) وحدها هي علامة الجمع والتأنيث، وهناك من قال: إنَّ (التّاء) وحدها للجمع، والتأنيث، و(الألف) فارقة بين الواحد والجمع، قياساً على جمع المذكر؛ فإنَّهُ ليس له سوى علامة واحدة، وأمَّا(النون)، فإنَّها تسقط في الإضافة. واحتيج إلى الفرق؛ لأنَّها إذا دخلت على كلمةٍ فيها (تاء) التأنيث حذفتها فتبقى(تاء) واحدة لا يُعلم أنَّها لمفرد أو لجمع في الوصل، وكذا في الوقف على لغة من يقف على(تاء) المفرد بـ(التّاء)[2].

ويبدو مذهب الجمهور هو الأقرب للصواب؛ لأنَّ(الألف والتاء) ما دامتا قد زيدتا معًا، فإنَّهما تدلان على الجمع والتأنيث معًا من غير تفصيل.

- **ومن هذه العلة ما قيل في تسمية حروف الإعراب بهذا الاسم.**

ذكر الشريف الكوفي أنَّ حرف الإعراب، هو آخر الكلمة، سواء أكانت مُعْرَبَةً أم مبنيَّةً، وأنَّها سُميت حروف الإعراب؛ لأنَّ الإعراب متى كان، لم يوجد إلاَّ فيها، ولأنَّ الإعراب يكون في هذه الحروف دون غيرها[3]. أي: إنَّ الإعراب ملازم لها، فسميت لذلك حروف الإعراب.وهذه العلة ذاتها أوردها ابن يعيش؛إذ قال:" فعلى هذا حرفُ الإعراب مِن "ضَرَبَ": "الباءُ"؛ على معنَى أنّه لو أُعْرب، أو كان مما يُعْرَب، لكان محلَّ الإعراب"[4].

سابعًا: علة الإتباع، كما قيل في عِلّة بناء(مُنذُ) على الضَّمِّ.

يرى الشريف الكوفي أن العلة في بناء(مُنذُ) على الضم، هي الإتباع، أي: إتباع حركة الميم، فهو يقول:"اعلم أنَّ(مُذْ) و(مُنْذُ) مبنيان على كلِّ حال، أمَّا إذا كانا حرفي جَر؛ فلأنَّ الحروف كلَّها مبنيَّةٌ، وأمَّا إذا كانا اسمين؛ فلأنَّ معناهما في غيرهما، وهو الزَّمانُ الذي يدلان عليه . وبُنِيَ(مُنْذُ) على الضَّمِّ لإتباعِ الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ، ولمْ يحفِلوا بالسَّاكن، ولمْ يبنوها على الوقف لأجلِ سكون النُّونِ فيلتقي ساكنان[5].

وهذا الذي أورده الشريف يكادُ النحويون يُجْمِعُون عليه؛ فسيبويه يرى أن علة بنائها على الضمِّ؛ أَنَّها غاية فضلاً عن أَنَّهُم يتبعون الضَّمَّ الضَّمَّ[6]. وعلى هذا جاءت أقوال أكثر النحويين[7]. فما بُنتيتْ (مُنذُ) على الضّم إلاّ لأَنَّها حُرِّكت؛ لأنَّ (النُّونُ) قبلها ساكنة، وضُمَّتْ إتباعاً لضمِّ(الميم)؛ إذ(النُّونُ) خفيةٌ؛ لأَنَّها غُنَّةٌ في الخيشوم ساكنة فكانت حاجزا غير حصين، ولذا فهي لا تُبنى على الكسر؛ لحدوث الثقل في النطق، فإنَّهُم لو بنوها على الكسر - بمقتضى التقاء الساكنين-، لخرجوا من(ضمٍ) إلى كسر، وذلك قليلٍ في كلامهم[8].

وأورد السيوطي مذهبًا مخالفاً في بناء (مُنذُ) على الضَّمِّ، فجعل عِلَّة بنائها القياس على سائر الظروف، مِثلُ:(قبلُ، وبَعدُ) وغيرهما[9].

---

[1] -ينظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن: (١٧٧/١)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب:(١٤٤/١)، والسيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه:(١٤٦/١)، والفارسي، أبو علي،الإيضاح:(٨٤)، والأنباري، أبو البركات، أسرار العربية:(٦٠)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(١١٩/١).

[2] - ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل: (٦/٥).

[3] - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٢٥) .

[4] - ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل: (٥١/١).

[5] -ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٢٥٩) .

[6] - ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(٢٨٧/٣) .

[7] - ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو:(١٣٧/٢).

[8] - ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل: (٩٥/٤) .

[9] - ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(١٦٤/٢) .

وبعدُ، فالملاحظ من التعليلات السابقة إجماع النحويين على أَنَّ(مُذ، ومنذُ) مبنيان على الضّمّ، وخلافهم في نوع العِلّة، فمنهم من جعلها المجاورة، وهم الأكثرية، ومنهم من جعلها القياس على سائر الظروف المكانية. والرَّاجح لدى الباحثين ما قاله سيبويه ومن تابعه في ذلك، مِنْ أَنَّ عِلَّة بناء(مُنذُ)؛ أنَها غاية، وبُنِيَت على الضَّمِّ إتباعاً لضمَّة(الميم)؛ لأنَّه إتباع صوتي نابع من الانسجام بين الحركات وتأثير بعضها في بعض؛ فقد يحدث تأثّر تقدُّمي: وهو تأثير الصوت الثاني في الصوت الأول، ويسمى أيضاً (المُقبل)، أو يحدث تأثُّر رجعي: وهو تأثير الصوت الأول في الصوت الثاني، ويسمى أيضاً بـ(المدبر)[1]. فلذلك يكون الإتباع في(مُنذُ) هوتأثرتقدُّمي(المقبل).

ثامنًا: علة التعويض، كما قيل في عِلّة زيادة(النون) في المثنى.

ذكر الشريف الكوفي أَنَّ زيادة (النُّون) في المثنى عوضٌ من الحركة والتنوين التي كان يستحقها، أما نحو: (أحمدان)، و(أسودان)،ونحو: (هذان)، فقد دخلت النون في الموضعين الأولين، لزوال الشبه بالأفعال بالتثنية، فصارا مصروفين، فدخلت عليهما النون،وأمَّا المبهماتُ ففيها أجوبةٌ: منها أنَّ هذه المبنيات المبهماتِ لَمَّا كانت جارية مجرى المُعْرَباتِ في التَّثنية أجريتْ مجراها في إلحاق التَّنوين، لئلا يختلف حكم التَّثنية . ومنها أنَّ هذا ليس بتثنية على الحقيقة، ولكنَّهم جعلوها عَلَمًا للتَّثنية، كما جعلوا للواحد عَلَمًا وللجمع عَلَمًا، والدليل على ذلك أنَّ الاسم العلم إذا ثُنِّيَ وجُمِعَ تَنكَّرَ ودخلته(الألف واللاّم)، وهذه الأسماء لا تنكّر ولا يدخلها(ألفٌ ولامٌ)، فَعُلِمَ أَنَّها ليستْ تثنية صحيحةً[2].

وهذا التعليل يجري على مذهب الجمهور، القائل إنَّ(النُّونَ) في المثنى عوضٌ من الحركة والتنوين، والدليل على ذلك أَنَّها تثبت ثبات الحركة، وتسقط سقوط التنوين؛ أي إنَّها تثبت في الموضع الذي تثبت فيه الحركة مع(الألف واللام)، نحو قولك: (الرجلان والغلامان)، وتسقط في الموضع الذي يسقط فيه التنوين مع الإضافة، كقولك: (غلاما زيد)، ولو كانت عوضًا من أحدهما، لسقطت في الموضع الذي يسقط فيه الآخر[3].

ذلك ما قرره الجمهور وارتضاه الشريف الكوفي، أمَّا الفراء ، فقد رأى أَنَّ (النُّونَ) فارقةٌ بين رفع المثنى ونصب الواحد في الوقف، ثُمَّ حُمِلَ سائر المثنى والجمع على ذلك، وحُذِفَتْ للإضافة لشبهها بالتنوين، ولم تُحذف مع (الألف واللام)؛ لأَنَّ الإضافة أقوى في إيجاب الحذف[4]، واحتج بأَنَّ من العرب من يقف على ما فيه (لام) المعرفة في موضع النصب بـ(الألف)،فيقول:(ضربتُ الرجلا)،فدخلت(النُّونُ) فرقاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد.

وجعلها ثعلب عوضًا من تنوينين في التثنية، ومن تنوينات في الجمع[5]، وهناك من يرى أنها عوض من التنوين لا غير، وهناك من يرى أنَّها عوض من الحركة لا غير[6].

ويرى ابن مالك أَنَّها لرفع توهم إضافةٍ أو إفرادٍ. ويرى رضي الدين والمالقي، أَنَّها كالتَّنوين في الواحد كونه دليلاً على تمام الكلمة[1].

---

[1]- ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية:(٢٨) .

[2]- ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٧٣-٧٤) .

[3]- ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب:(١٤٣/١) ، (١٥٣/٢)، والسيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه:(١٣٧/١)، وابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، علل النحو :(٢٣٥)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين:(٢١١- ٢١٢)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٥٧٠/٢).

[4]- ينظر: الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل:(٢٩٨/١)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(١٥٩/١-١٦٠).

[5]- ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي(١٥٣/١) والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل:(٢٩٧/١).

[6]-ينظر: العكبري، أبو البقاء، التبيين:(٢١١)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٥٧٠/٢)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(١٥٩/١) .

ويبدو أن مذهب الجمهور هو الأقرب للصواب؛ إذ لمّا كان الأصل في المفرد استحقاق الحركة والتنوين معًا، كان دخول النون في التثنية والجمع عوضًا منهما معًا، ولو كانت عوضًا من أحدهما، لاجتمع في الآخر ضيم الحذف وضيم عدم التعويض.

تاسعًا:عِلّةُ الافتقار، كما هو القول في عِلّةِ تقديم الرَّفع على النَّصب والجر.

يقول الشريف الكوفي:"إنَّما بدأ بالرَّفعِ؛ لأنَّ الرَّفعَ لابُدَّ للكلام منهُ، ولا يوجدُ كلامٌ مفيدٌ خاليًا من مرفوعٍ ظاهرٍ أو مُضمرٍ، فلمَّا افتقر الكلام إليه قُدِّمَ في الرَّتبَةِ، ألا ترى أنَّ الاسم لما كان بهذه المثابة قُدِّمَ على الفعل والحرف. ثُمَّ ذكر النَّصبَ بعد الرَّفعِ؛ لأنَّ النَّصبَ فضلةٌ على المرفوع، نحو:(ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فجاء به؛ لأنَّهُ يليه. ثُمَّ ذكر الجَرَّ؛ لأنَّ الجَرَّ فضلةٌ على الفضلةِ؛ لأنَّ الاسم المجرور لا يخلو أنْ ينجر بإضافة اسم أو بإضافة حرف، فإنْ كان بإضافة حرف فإنَّ، الجار والمجرور يكونان في موضع نصبٍ وهو الأكثر، وربَّما جاءا في موضع رفعٍ، فإنْ كان الاسمُ مجرورًا بإضافة اسم مثله إليه، فإنَّ المجرورِ من تمام ذلك الاسم، فيكون المجرور كبعض الاسم، فيصير فضلةٌ على ما يجوز أن يكون فضلةً، فلذلك أُخِّرَ"[٢]. أي:إنَّ العلّة في تقديم الرفع، وتأخير النصب والجرّ، هو افتقار الكلام إلى المرفوع، ثُمَّ أتبعه النصب؛ لأنَّه فضلة عليه، وختم بالجرَّ؛ لأنَّه فضلة على الفضلة.

وما ذهب إليه الشريف الكوفي،هو عين ما نصَّ عليه ابن يعيش؛ إذ قال:" اعلم أنّه قدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنها اللوازمُ للجملة، والعُمْدةُ فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلةٌ، يستقلّ الكلامُ دونها"[٣].

ويؤكد ابن فلاح ما علل به الشريف الكوفي، فيقول:"وعادةُ أربابِ اللِّسان البداية بالمرفوعات؛ لأنَّها الأصل في استقلال الجُمل المفيدة، وأمَّا المنصوب والمجرور، ففضلةٌ تستقلَ الجُمل دونهما"[٤].

ويبدو أنَّ هذه العلّة لا سبيل إلى ردِّها؛ فالشيء إنَّما يُقدّم للاهتمام به، ولا شكّ أنَّ المرفوعات أهمُّ أركان الجُمل، فلا تستقيم الجُمل من دونها، وهي قد تستغني عن المنصوب أو المجرور، فلزم تأخرهما وتقدُّم المرفوعات.

---

[١]- ينظر:ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل:(٧٥/١- ٧٦)، والإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية:(٨٧/١)، والمالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني:(٤٠٥)

[٢] - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٢٨) .

[٣]- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل ٧٤/١.

[٤] - اليمني، منصور بن فلاح، المغني في النحو : (١٢٥/٢).

عاشرًا: عِلّةُ الدلالة على السّمو، ومن ذلك ما قيل في علّة تسمية الاسم اسمًا.

ذهب الشريف الكوفي إلى أنَّ العلة في تسمية الاسم (اسْمًا)؛ لِسُمُوّهِ، واشْتِقاقُهُ من (سَما يَسْمو) إذا علا. فـ(الاسْمُ) في المَعْنى بمنزلة الشَّيْءِ الذي يعلو على المُسَمّى، ويدلُّ عليه[1].

وهذا الذي أورده الشريف الكوفي يجري على مذهب الجمهور، الذي يقول: إنَّ الاسم مشتقًا من السُّمو، وهو العلو، ووزنه:

(فِعْل)، أو(فعْل)، وقد حُذفت لامه لكثرة الاستعمال، وأُسكن فاؤه، وجيء له بهمزة الوصل[2].

أمَّا الكوفيون، فكان لهم قول آخر، فهم يرون أنَّ الاسم مشتقٌ من (الوسْم)، أو(السّمة)؛ لأنَّه علامة على المسمى، وأصله (وسْم)، فحذفت فاؤه، وعوّضت منها الهمزة، ووزنه: (إعْل)[3].

ويبدو أنَّ ما نقله الشريف الكوفي، هو الأقرب إلى الصواب؛ لأنَّ قول الكوفيين: إنَّ الاسم مأخوذ من الوسم، وأنَّ أصله: وسْم، يعني أنَّه قد حُذف من أوله شيء، وعلى قول الجمهور أنه مأخوذ من (السمو)، لا يكون قد حذف من أوله شيء، والحذف من الأواخر أولى من الحذف من الأوائل، فترجح بذلك مذهب الجمهور.

الحادي عشر: علة عدم صلاحية الغير، ومن ذلك ما قيل في جعل حروف الإعراب أواخر الكلمات.

يقول الشريف الكوفي: إنَّ العِلّة في جعل حرف الإعراب في الآخر؛ أنَّ حركة الأوَّل حركة بناء، فلو غُيِّرَتْ لصارتْ حركتُهُ حركة إعراب، فيَتَغَيَّرُ البناء إلى غيره. وأمَّا الأوساط فإنَّ حركة العَيْن بالفتح والضَّمِّ والكَسْرِ فارقةٌ بين الأوزان من(فَعَل) و(فَعُل) و(فَعِل)، فلو جعلوا العَيْنَ حرف الإعراب لالتَبَسَتِ الأوزانُ. فلمْ يبقَ إلاَّ الحرف الأخير، فجعلوه حرفَ الإعراب[4].

فالشريف الكوفي، يجعل الحرف الأخير حرف إعراب؛ لعدم صلاحية أولها وأوسطها، فلم يبق إلا الأخير، فكان هو حرف الإعراب؛ ولا يوجد ما يمنع ذلك. أمَّا ابن الورَّاق، فقد فصّل ما أوجزه الشريف الكوفي، وزاد وجهًا آخر، فقال:"ووجه آخر في الأصل، وهو أنَّ الإعراب قدْ بيَّنَّا أنَّه دخل لإفادة المعنى، وهو زيادة على الاسم، وإنَّما يُعرف الشخص عند الفراغ من ذكر اسمه، فيجب أن يكون إذا فُهم الشخص أن يزداد عليه معنى الإعراب"[5].

وتابع ابن يعيش ابن الوراق فيما أعتلَّ به[6]، أمَّا العكبري، فجعل الحرف الأخير من الكلمة حرف الإعراب لثلاث علل[7]: **إحداها**:ما نقله الشريف الكوفي، وفصله ابن الوراق، **والثانية**: ما ثنّى بها ابن الورَّاق، وهي أنَّ الإعراب جيء به لمعنى طارئ على الكلمة بعد تمام معناها، فكان الأخير هو الموضع الدالِ عليه بعد استيفاء الصيغة الدالة على المعنى اللازم لها، **والثالثة**: أنَّ حركة الإعراب تثبت وصلاً، وتحذف وقفاً. وإنَّما يمكن هذا في آخر الكلمة؛ إذ هو الموقوف عليه.

ويبدو ما اعتلّ به ابن الوراق ثانيًا، وبدأ به العكبري، أكثر وجاهة مما اكتفى الشريف الكوفي بنقله؛ لأنَّ الإعراب إنما يدخل للتفريق بين المعاني، ولا يكون ذلك إلا بعد تمام الكلمة، فكان

---

[1] - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٦-٧) .

[2] - ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف : (٨/١)، وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح الفصل:(٢٣/١)،والزبيدي، عبداللطيف، ائتلاف النصرة: (٢٨).

[3] - ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف : (٦/١)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين: (١٣٢)، والزبيدي، عبداللطيف، ائتلاف النصرة: (٢٧).

[4] - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٢٦) .

[5] - ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، علل النحو: (١٥٣)، وينظر: (١٥١ - ١٥٢).

[6] - ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل : (٥١/١).

[7] - ينظر: العكبري، أبو البقاء، اللباب : (٥٨ -٥٩).

الحرف الأخير أحق بأن يكون حرف الإعراب، وهذا هو التعليل الذي ارتضاه السهيلي وعدّه من الحكمة، بل إنَّه أعرض عمَّا سواه[١].

الثاني عشر:علة التفريق، أو الدلالة على الخفّة، ومن ذلك ما قيل في علة دخول التَّنوين على الأسماء دون الأفعال.

علل الشريف الكوفي دخول التَّنوين على الأسماء دون الأفعال؛ وذلك لِيُفرقَ به بين ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ؛ لأنَّ المتصَرِفَ خفيفٌ، وغير المتصَرِفِ ثقيلٌ، فجعلوا دخوله علامة للأخفِّ، وامتناعه علامة للأثقل[٢].

ولم يختلف تعليل العكبري عن هذا؛ إذ يقول:"وتنوين الصرف والتنوين الفارق بين النكرة والمعرفة، نحو: (صهٍ) من خصائص الأسماء؛ لأنَّ ما دخلا له يختص بالأسماء، وهو الصرف، وتمييز المعرفة من النكرة"[٣].

وعلل السهيلي اختصاص التنوين بالأسماء؛ لأنَّها اختيرت علامة لتمكنه، وتنبيهًا على انفصاله، ولذلك لا نجد فعلاً منونًا أبدًا؛ لاتصاله بفاعله، واحتياجه لما بعده[٤].

ويبدو أن تعليل العكبري،أكثر دقَّة؛ لأنَّه يفرق بين نوعين من التنوين؛ إذ ذهب إلى أنَّ التنوين يختص بالأسماء؛ لأنَّه دخل للتفريق بين المعرفة والنكرة، إن كان تنوينًا للتنكير، أو للفرق بين المنصرف وغير المنصرف إن كان تنوينَ الصرفِ.

الثالث عشر: علة النقصان، أو علة الثقل، كما قيل في علة تسمية المنقوص منقوصًا.

ذكر الشريف الكوفي أنَّ الاسم المنقوص سُمِّيَ منقوصًا؛ لأنَّهُ دخلهُ بعض الإعراب وهو النَّصْبُ، ولم يدخلهُ رفعٌ ولا جَرٌّ فنقص بعضُهُ، فنقصهُ نقصُ إعرابٍ لا نقصَ الحروف؛ وذلك لأنَّ هذه(الياء) لا تحتمل كسرة ولا ضمَّة، وإنَّما لمْ تحتمل كسرة؛ لأنَّها من جنسِ الكسرة وقبلها كسرةٌ، فكان يؤدِّي إلى اجتماع ثلاثِ كسراتٍ وذلك ثقيلٌ في كلامهم فخَفَّفُوها بحذف الكسرة، وإنَّما لمْ تحتمل ضمَّة؛ لأنَّ الضَّمَّةَ في الثقل كالكسرة ... فلهذه العِلةُ كانت الكسرةُ والضَّمَّةُ في(الياء) على حالٍ سواء، فإذا خَفَّفْتَ بحذف الضَّمَّة والكسرة بقيَ التَّنوينُ مع(الياء)؛ وهما ساكنان، ولا بُدَّ من حذفِ أحدهما أو تحريكه، ولا يجوز تحريك (الياء)، لأنَّنا خَفَفْناها بحذف الحركة، فلا نعيدها، ولا يجوز تحريك التَّنوين؛ لأنَّهُ إنَّما يُحَرَّكُ إذا لقيه ساكن بعدهُ، ولا يجوزُ حذف التَّنوين؛ لأنَّهُ دخل لمعنى الصَّرفِ، وما دخل للفرق لا يُحذفُ، فيلتبسُ الكلامُ؛ ولأنَّا إذا حذفنا(الياء) كان قبلها كسرةٌ عوضًا منها تدلُّ عليها، وليس معنا عِوَضٌ من التَّنوين؛ فلهذا حذفنا(الياء)، فبقيَ التَّنوين ثابتًا في الوصل[٥].

ولم يختلف تعليل العكبري عن تعليل الشريف الكوفي[٦]، وكذلك ابن بابشاذ،فقدقال:"وإنَّما امتنع أن يدخله الرفع والجرّ؛ لثقلهما على الياء المكسور ما قبلها، ولذلك سُمي منقوصًا؛ لأنَّه نقص حركتين. وبقي فيه حركة واحدة، وهي الفتحة في حال النصب"[٧].

---

١ - ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر: (٦٦).
٢ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٥) .
٣ - العكبري، أبو البقاء، اللباب : (٤٧/١).
٤ - ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر: (٧٠).
٥ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥٤-٥٥) .
٦- ينظر: ابن ولاد، أبو العباس أحمد، المقصوروالممدود: (٤)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب: (٨١/١).
٧ - ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة: (١١٣).

أمَّا ابن يعيش، فيرى أنَّه سمّي منقوصًا لأنه " نقص شيئَيْن: حركةً وحرفًا. فالحركةُ هي الضمّة، أو الكسرة حُذفت للثقل؛ والحرفُ هو الياء، حُذف لالتقاء الساكنين. فتقول في الرفع: (هذا قاضٍ، يا فَتَى)؛ وفي الجرّ: (مررت بقاضٍ، يا فتى). وكان الأصل: (هذا قاضِيٌ)، بضمّ الياء وتنوينها، و: (مررت بقاضِيٍ)، بكسر الياء وتنوينها أيضًا؛ فاستُثقلت الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها؛ لأنهّا قد صارت مَدَّةً كالألف، لِسَعَةِ مَخرَجِها وكونِ حركةِ ما قبلها من جنسها، على ما تقدّم، فحُذفت الضمّة والكسرةُ لما تقدّم، ولمّا حُذفت سكنت الياءُ، وكان التنوين بعدها ساكنًا، فحُذفت لالتقاء الساكنين"[1].

ويبدو أنَّ تعليل ابن يعيش أكثر دقّة، فالنقص الذي دخل هذا النوع من الأسماء من جهتين، نقص في الإعراب، وحذف حرفٍ، وعلى هذا فعلة التسمية هنا مركبة من شيئين، وليست نقصًا في الإعراب وحسب.

الربع عشر: علة المنع، أو الحبس، أو القصر، وعلة عدم قبول الحركة، ومن ذلك ما قيل في عِلَّة تسمية المقصُورِ مقصورًا، ومَنْعِ ظهور الإعراب عليه.

يرى الشريف الكوفي أنَّ العِلَّة في تسميته مقصورًا؛ أنَّهُ قُصِرَ عن جميع الإعراب، فصار على حالٍ واحدةٍ، فلا يدخله رفعٌ، ولا نصبٌ، ولا جرٌّ، وإنَّما يدخله التَّنوين إذا كان منصرفًا للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف. وإنَّما لم يدخله شيءٌ من الإعراب؛ لأنَّ في آخره ألفا، و(الألف) حرف ساكن، لا يحتملُ حركة ألبتَّة[2].

وهذا التعليل، هو نفسه ما أورده ابن ولاَّد، وابن يعيش، والمرادي[3]، وكذلك قول ابن بابشاذ، الذي ذهب إلى أنَّ المقصور امتنع من الإعراب؛ لأنَّ الألف ساكنة لا تتحرك بحركة، وتحريكها يؤدي إلى ردّها إلى أصلها، وردّها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها[4]. **وذهب السيرافي** إلى تعليل آخر؛ إذ يرى أن علّة تسميته مقصورا، أنَّه قُصِر عن الهمزة بعده[5]، واختار هذا القول رضي الدين؛ إذ قال: إنَّ الأولى في تسمية المقصور مقصورًا، أنَّه لامدَّ في آخره، وذلك لأنَّه في مقابلة الممدود[6].

أما ابن خالويه، فكان كلامه أكثر دقّة؛ إذ قال:"وإنَّما سُمي المقصور مقصورًا؛ لأنَّه قُصر عن المدِّ والإعراب، وحبس"[7]. وهذا التعليل هو ما بُنِيَ عليه قول الشريف الكوفي ومن تبعه، وقول السيرافي من وجه آخر. **وذكر ابن عصفور** القولين السابقين، فقال:"اختلف النحويون في سبب تسمية الأسماء التي في آخرها ألف مقصورة، فمنهم من زعم أنَّه سُمي مقصورًا لأنَّه قُصر عن الإعراب، أي منع منه، ومنه قوله تعالى:(حورٌ مقْصُوْراتٌ في الخيام)[الرحمن:٧٢/٥٥]. أي: ممنوعات. ومنهم من ذهب إلى أنَّه سُمي مقصورًا؛ لأنَّه قُصِر عن الغاية التي للمد ... وهذا المذهب الأخير – عندي– أحسن وإن كان سيبويه ذهب إلى الأول"[8].

---

[1]- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل: (٥٦/١).
٢ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٦١) .
٣- ينظر: ابن ولاد، أبو العباس أحمد، المقصور والممدود : (٤)، وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل: (٥٦/١)، والمرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد: (٣٤٧/١).
[4]- ينظر: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة: (١١٦/١)، و(٤٤٤/٢).
[5]- ينظر: السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه: (٢٦٩/٤).
[6]- ينظر:الإستراباذي، رضي الدين، شرح الشافية : (٣٢٦/٢).
[7]- ابن ولاد، أبو العباس أحمد، المقصور والممدود: (٤).
[8]- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي: (٣٦٨/٢).

والحقُّ أنَّ العكبري، كان أكثر تفصيلاً في بيان العلة في هذا الموضع، فجعل السبب مركبًا من أربع علل[1]:**أَحدهَا**: أنَّ الْإِعْرَاب قُصر فِيهِ، فَيكون تَقْدِيره الْمَقْصُور فِيهِ الْإِعْرَاب، ثمَّ حذف وَجعل اسْما للاسم الَّذِي هَذِه صفته، **وَالثَّانِي**: أنَّه قُصر عَن الْإِعْرَاب أَي حبس عَن ظُهُور الْإِعْرَاب فِي لَفظه، **وَالثَّالِث**:أنَّ صَوت(الْألف) المفردة أقصر من صَوتهَا إِذا وَقعت بعْدهَا همزَة فَكَانَ صَوتهَا مَحْبُوسًا عَن صَوت(الْألف) الَّتِي بعْدهَا همزَة، **وَالرَّابِع**: أنَّه نقيض الْمَمْدُود.

المبحث الثاني: العلل المركبة أوالمتعددة:

ونلحظ هذا النوع من العلل في عدّة مسائل، وهي على النحو الآتي:

أولاً: العلمية والتأنيث، وما ارتبط بهما من علل، كالخفة أو الثقل أو عدم الكثرة، ومن ذلك ما قيل في علّة صرف المؤنث الثلاثي الساكن الأوسط، أو عدم صرفه.

الأصل في الأسماء الصرف، أي: جريانها بجميع الحركات مع التنوين، إلاَّ إذا وجد سبب مانع منه، فيثقل الاسم بسببه، فلا يقبل التنوين ولا الجرّ، ومن ذلك الاسم العلم المؤنث، فإنَّه يُمنع من الصَّرف جرياً على القياس[2]. فإن كان ذلك العلمُ ثلاثيًا ساكن الوسط، نحو:(هِنْد، ودَعْد)، فقد جرى فيه خلاف بين النحويين، وقد نقل لنا الشريف الكوفي ذلك الخلاف، الذي سلك ثلاثة اتجاهات متباينة:

فالإتجاه الأول: يذهب إلى جواز الصرف وعدمه، مع ترجيح عدم الصرف ، وهذا مذهب الجمهور، ومعهم الشريف الكوفي[3]. وعلَّلَ هؤلاء منع الصرف في هذا الاسم؛ بأنَّه اجتمع فيه علتان، هما: التأنيث والعلمية، أَمَّا الصرف فقد علَّلوه بأَنَّ الاسم لَمَّا سكن أوسطه أصبح خفيفاً؛ وبذلك سقطت إحدى العلتين، فبقيت علة واحدة، فانصرف الاسم؛ لأنَّ الاسم على غاية الخفة، فقاومت الخفة أحد السببين، فكأنَّهُ في الحكم لم يبقَ إلاَّ علةٌ واحدة فأنصرف لذلك[4]. وأستدل هؤلاء على جواز الأمرين بقوله:

لَمْ تتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ بِالْعُلَبِ[5]

وقول الحُطيئة:

أَلاَ حبَّذا هِندٌ وأرضٌ بها هِندُ وهِندٌ أتى من دونها النَّأيُ والبُعْدُ[6]

والإتجاه الثاني: يذهب إلى عدم جواز صرفها ألبتة، وهذا ما سلكه الأخفش، والزجاج، وارتضاه ابن خروف، وأبو حيان؛ وعلّة هؤلاء، أنَّ هذا الاسم قد اجتمع فيه علتان تمنعان الصرف، وسكون الحرف الأوسط لا يُغَيِّرُ حكمًا قد ثبتَ واستقرَّ[7].

---

[1]- ينظر: العكبري، أبو البقاء، اللباب: (٨٤/١ - ٨٥).

[2]- ينظر: الهرمي، عمر بن عيسى، المحرر في النحو:(٢٠٢/٢) .

[3]- ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر،الكتاب:(٢٤٠/٣)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب:(٣٥٠/٣)،والفارسي، أبو علي،الإيضاح ص/ ٢٣٢، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٥٠٨/١)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٨٧٨/٢)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(١١٣/١).

[4]- ينظر: الفارسي، أبو علي، الإيضاح: (٢٣٢) وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل: (٧٠/١).

[5] - البيت لجرير، وهو في ديوانه (بشرح: محمد بن حبيب) ص/ (١٠٢١)، وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل(:٧٠/١).

[6]- البيت في ديوانه:(٦٤)، وهو من غير عزو في ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل(:٧٠/١).

[7]- ينظر: الزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لاينصرف ص/٥٠، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص:(٦١/١٧- ٦٢)، والكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥٠٩)، وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل(:٧٠/١)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٨٧٨/٢).

والإتجاه الثالث: يذهب إلى منع صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، إذا كان اسماً من أسماء البلدان كـ(حِمْص)،وأجازه في أسماء النساء؛ لأَنَّ أسماء البلدان لم تكثُر في كلام العرب، كما تكثُر أسماء النساء، نحو:(هند ودعد)، فلمَّا لم تكثر لزمها الثقل، وهذا مسلك الفراء[1] .

ويظهر مِما سيق في هذه المسألة، أنَّ أكثر ما تعللوا به لمنع صرف المؤنث الساكن الوسط، علل لا جدوى منها؛ لأنَّها "تعود إلى المنطق الفلسفي لا إلى أسباب لغوية صرفة، وأنَّها بعيدة كلّ البعد من تفكير العرب، عندما نطقوا بلغتهم، ولو كانت صحيحة، ما جاز الصرف وتركه في كثير من الأعلام المؤنثة كالعلم الثلاثي الساكن الوسط لفظاً نحو:(هند) والثلاثي المحرك الوسط تقديراً، نحو:(نار) علم على امرأة"[2].

ثانيًا: العدل والتعريف، وما يرتبط بهما من الثقل أو الشبه بالعلم وبفعلاء، ومن ذلك ما قيل في عِلّة منع صرف ألفاظ التوكيد المعنوي(جُمَع، وكُتَع، وبُصَع).

يقول الشريف الكوفي:"فأمَّا:(جُمَع، وكُتَع، وبُصَع)، فإنَّها معدولة على غير جهة هذا العدل؛ وذلك لأنَّهن معدولاتٌ عن جمع (أَفْعَلَ) وبابه؛ لأنَّ باب(أفعل) حقُّهُ أنْ يكون مؤنثهُ (فعلاء)، وجمعها (فُعْلٌ) ساكن العين، نحو: (أحمر، وحمراء، وحُمْرٍ)، و(أصفر، وصفراء، وصُفْر)، فلمَّا كانت هذه الألفاظ لا تقعُ إلاَّ مؤكِّداتٍ للمعارف صارت معارف، فجمعوها جمع المعرفة في باب (الأفضل، والفُضلى، والفضَل)، و(الأطول والطُّولى، والطُّوَل)، ومنه(السَّبْعُ الطِّوَلُ) . فاجتمع في:(جُمَعَ، وكُتَعَ) العدل عن الجمع والتَّعريف فلم يُصرف"[3] .

فالشريف الكوفي يصرِّحُ أنَّ ألفاظ التوكيد كلها معارف، لكنه لم يحدد جهة التعريف. بينما سيبويه، ومن معه، يصرِّحون بأَنَّ تعريف (جُمَع) وأخواته بنية الإضافة إلى المضمر، أي: إلى ضمير المؤكد[4] . وذهب ابن يعيش، ومن تابعه إلى أنَّ تعريف (جُمَع) وأخواتها بالعلمية، وليس بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد[5] .

ويرى الباحثان أَنَّ ما ذهب إليه الشريف الكوفي هو الصواب؛ إذ لا طائل من وراء هذا الخلاف، ما دام الجميع متفقين على علمية هذه الألفاظ، ومنعها من الصرف للعلمية والعدل، فلا ضرورة للبحث عن جهة التعريف.

ثالثًا:العلمية والصفة ووزن الفعل، ومن ذلك ما قيل في عِلّة منع صرف (أَفْعَلَ) إذا سُمِّيَ به ثُم نُكِّرَ بعد التسمية به.

نقل الشريف الكوفي خلافاً بين سيبويه والأخفش في حكم صرف (أفْعَل) الصفة، إذا سُمِّيَ به، فنسب إلى سيبويه أنَّه يمنع صرفه؛ لأنَّه بعد التسمية به اجتمعت فيه ثلاثُ علل، هي: وزن الفعل، والصِّفة والتَّعريف، ونسب إلى الأخفش أنَّه يرى زوال الصفة؛ لأجل التعريف، فيبقى التعريف ووزن الفعل، فلا ينصرف[6] .

ولعل الشريف الكوفي قد وهم فيما نسبه إليهما، فالمعلوم أنَّ سيبويه لم يذكر في منع صرف (أفعل) المسمى به إلاَّ علتي الوزن والصفة؛ لأنَّك إذا سميت بأفعل، زالت عنه الصفة، وبقي فيه

---

[1]- ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن:(٤٢/١- ٤٣)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(١١٣/١) .

[2] - يعقوب، إيميل بديع، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي:(١٦٣- ١٦٤) .

[3]- الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥٢١-٥٢٢) .

[4]- ينظر: الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة:(٥٦١/٢)، وابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي :(٣٣٩/١).

[5]- ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل:(٤٦/٣)، والأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة:(٥٥٧)

[6]- ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥١٧) .

التعريف ووزن الفعل، فامتنع للعلمية والوزن، فإذا نكرته، زالت عنه العلمية، فعاد إلى حاله الأولى التي كان لا ينصرف فيها[1]، وأمَّا الأخفش[2]، ومن بعده المبرد، وابن يعيش، فذهبوا إلى صرفه، وحجَّتُهم أَنَّ الصفة إذا سُمِّيَ بها، ثُمَّ نُكرت بعد التسمية، زالت عنها العلمية، وكانت قد زالت عنها الصفة بالتسمية، فلا تبقى فيه إلا علّة واحدة ، فلا يُعتد بها، فينصرفُ[3].

وكذلك صرّحَ الشريف الكوفي بأَنَّ ما كان بوزن(أَفْعَلَ)، وهو صفةٌ، فإنَّه لا ينصرف معرفةً، ولا نكرةً، وذلك نحو:(أَحْمَرَ، وأصفرَ، وأَخْضَر، وأَبْيَضَ)، وجميع ما يكون من الألوان والخَلْقِ المُشَوَّهِ)؛ والعِلَّةُ فيه: وزنُ الفعل والصِّفَة[4]. وما قرره الشريف الكوفي، هو مذهب الخليل، وجمهور البصريين، وعلتهم أَنَّ السَّماع ورد بمنعه من الصرف، وهو منكَّر بعد التسمية به، كما أَنَّ القياس يقتضي منعه من الصرف من قِبَل أَنَّ أصل(أَحْمَر) ، الوصفية، فاعتبارها في منع الصرف كاعتبار أصالة الاسمية في صرف (أربع)[5]:

ويبدو للباحثين أَنَّ ما ارتضاه الشريف الكوفي من مذهب الجمهور، هو الراجح؛ لأنَّ الصفة لم تزُلْ من (أَحْمَر) إلا بعد التسمية به، ولذلك ربّما اعتقدت العرب فيه في حال التعريف معنى الصفة، فأُدْخِلَتْ عليه (الألف واللام)؛ لإبقاء معنى الصفة إذا وافقَ اللَّفظ المعنى؛ كقولهم:(الحسن) و(العباس) ولذلك جمعوه على(فُعل) جمع الصفة[6]. فإذا نكرت ذلك الاسم عاد إلى حالة الأولى صفة؛ لزوال العلمية، فمنع من الصرف.

رابعًا: العلمية وشبه (فَعْلاء)، كما قيل في عِلَّة عدم صرف(فعلان) الوصف، مثل(عطشان).

قال الشريف الكوفي:"اعلم أنَّ(الألف والنُّون) في هذا الباب لَمَّا زِيدا معًا، كما زيدت(أَلفا) التأنيثِ معًا، وكان ما قبلهما من الحروف على مثال ما قبل أَلِفَيْ (حمراء) من الحروف، وامتنع دخول(هاء) التأنيث عليهما، كما يمتنع دخولها على أَلِفَيْ (حمراء)، فلا يُقال:(سكرانةٌ) كما لا يُقالُ:(حَمْراةٌ)، وكانت زِنَةُ ما قبلها كزِنَةِ ما قبل أَلِفَيْ التأنيثِ، ومؤنثه مخالفٌ للفظه، كما أنَّ(حمراء) خلافُ لفظ مذكَّره، فلمَّا شابهاهما من هذه الوجوه أُجْرِيَتا مجراهما، فصار هذا الوزن لا ينصرف معرفة ولا نكرة"[7].

يظهر من هذا النص أنَّ التعليل الذي ذكره الشريف الكوفي في منع صرف(فعلان)، يؤيد ما عليه إجماع جمهور النحويين، من أنَّ عِلَّة منعه نحو (عطشان)، هو الوصفية وشبه(فعلاء) من عدّة أوجه[8]. أمَّا المبرد، فنقل عنه الشريف الكوفي ما صرح به هو نفسه، من أنَّ علة منع صرف، نحو

---

[1] - ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب: (١٩٨/٣)، والسيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه: (٤٦٢/٣)، وابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي: (٩٠٨/٢- ٩٠٩).

[2] - ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل:(٧٠/١)، وابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، شرح المقدمة الكافية:(٣٢٠/١)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(١١٩/١) .

[3] - ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب: (٣١٢/٣)، وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل:(٧٠/١)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(١١٩/١) .

[4] - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥١٦-٥١٧) .

[5] - ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(١٩٨/٣)، والزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لاينصرف:(٧)، وابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، علل النحو:(٦١٧)، والأنباري، أبو البركات، أسرار العربية:(٣١٠)، وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل:(٩٤/١).

[6] - ينظر: ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي:(٩٠٨/٢) .

[7] - الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥١٣) .

[8] -ينظر: الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح:(٩٩٧/٢- ٩٩٨)، والكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥١٣)، والأنباري، أبو البركات، أسرار العربية:(٣١١)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٥٠٢/١، ٥٠٨)،والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٨٥٦/٢)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(١٠٣/١).

(عطشان)، هو كون(النُّون) مبدلة من(ألف) التأنيث، وكل واحدة منهما تبدل من صاحبتها، بدليل إبدال (النُّون) من(الألف)، في قولهم في:صنعاء: صنعاني، وفي بهراء: بهراني[1].

ويرجح الباحثان ما سلكه الجمهور، واختاره الشريف الكوفي، فهو الذي يؤيده الدليل، أمّا ما اختاره المبرد، فلا دليل يؤيده، واحتجاجه بنحو: (صنعاني)، و(بهراني) لا يؤيده؛ لأنَّه شاذ، فلا يقاس عليه.

خامسًا:الوصف والعدل في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معًا، ومن ذلك ما قيل في عِلَّة منع صرف ألفاظ العدد المعدول إلى(فُعَال) و(مَفْعَل).

أشار الشريف الكوفي إلى العِلَّة التي منعت صرف العدد المعدول إلى (فُعَال) و(مَفْعَل)، فقال: إنَّ من النحويين من قال: إن العلة المانعة هي الوصف والعدل. ومنهم من قالَ: إنَّهُ عُدِلَ في اللَّفظ والمعنى، فصار كَأنَّ فيه عدلين، وهما علّتان. أمَّا عدلُ اللَّفظ فمن(أحدٍ) إلى(أُحاد، وَمَوْحَد)، ومن(اثنين) إلى(ثُناء، ومثنى) . وأمَّا عدل المعنى، فلأنَّ اللَّفظ المعدول فيه تكرير، تقولُ: (جاؤوا مَثنى مَثنى)، وإنْ كانوا أُلوفًا بخلاف(اثنين)؛ لأنَّهُ لا يحتمل غيره. ومنهم مَنْ يقولُ: إنَّ هذا المعدول نكرة، ومن حقِّ المعدولِ أنْ يكون معرفة، فصار فيه العدلُ والمخالفة للمعدول[2] .

وهذا التعليل الذي ذكره الشريف الكوفي في منع صرف العدد المعدول، هو مذهب طائفتين من النحويين، وفي المسألة أقوال: **أحدها:** أن علة منعه هي الوصف والعدل، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والجمهور[3]، **والثاني:** أن العِلَّة أنَّه عُدل في اللفظ والمعنى، وهذا مذهب الزجاج، فهو يرى أنَّه منع من الصرف؛ "لأنَّه عُدِل به عن ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فاجتمع فيه:أنَّه معدول عن هذا المعنى، وأنَّه صفةٌ لا يستعمل معدولاً إلاَّ صفة"[4] .

وهناك من النحويين من يورد عللاً أخرى، فالفراء، وعامة الكوفيين يرون أنَّ منع صرف ألفاظ العدد، للعدل والتعريف بنية(الألف واللام)؛ لأنَّهنّ للثلاث والثلاثة وأنَّهنّ لا يُضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث، فامتنع من الإضافة، كأنَّ فيه(الألف واللام) وامتنع من(الألف واللام)؛ لأنَّ فيه تأويل الإضافة[5]، وذهب الأعلم الشنتمري إلى أنَّ العلة، هي العدل وعدم دخول التاء عليها فشابهت بذلك(أحمر) فلا يقال: ثلاثة أو مثلثة، وذهب الزمخشري إلى أن العلة، هي أنَّها ألفاظ فيها عدلان: عدل في اللفظ، وعدل عن تكرارها لأنهن نكرات[6].

وهذه العلل التي ذكرها النحويون، لم ترق لبعض المحدثين، فإبراهيم مصطفى يرى أن هذه الكلمات المعدولة معدودة، فلا ينبغي أن يُوضع لها بابٌ، ولا أن يُتمحل لها علة لمنع صرفها، وخاصة أنَّه قد حُكي صرفها[7]، ولعل إميل بديع يعقوب قد تأثر بإبراهيم مصطفى، فذهب إلى أنَّ تعليلات النحاة غير معتدٍ بها ولا يمكن أنَّ نسلِّم بها؛ لأنَّها تعليلات افتراضية بعيدة عن تفكير العربي

---

[1] -ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب:(٣٣٥/٣)، والكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥١٣).
[2] - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥٢٣) .
[3] -ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(٢٢٥/٣)، والصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة:(٥٦٠/٢)، وابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية:(١٤٤٥/٣- ١٤٤٦)، والإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية :(١١٤/١)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٨٥٥/٢).
[4] - الزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لاينصرف:(٤٤) .
[5] - ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى ، معاني القرآن:(٢٥٤/١)، والإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية:(١١٥/١)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(٩٤/١) .
[6] - ينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٨٥٥/٢)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(٩٤/١) .
[7] - ينظر:مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو: :(١٨٧) .

عندما نطق بلغته . فالتعليل الحق – عنده في هذه المسألة -هو نطق العرب ليس غيره، وهو الأسلم الذي لا يستطيع أن ينتقضه منتقض[1].

والمتأمل في هذه التعليلات - وإن اختلفت- يلاحظ أنَّها لا تكاد تخرج عن الوصف والعدل، سواء أكان عدلاً في اللفظ أم عدلاً في المعنى، أم كانت العلة التعريف والعدل، فهذه كلها تقديرات الغرض منها تفسير التَّغير الذي حدث في بنية هذه الألفاظ، وكانت سببًا في منع الصرف.

سادسًا: العلمية والعجمة، وما يرتبط بهما من خفّة أو ثقل، ومن ذلك ما قيل في عِلّة امتناع صرف الاسم الأعجمي.

فعِلّة منع صرف الاسم الأعجمي-عند الشريف الكوفي- أن يكون منقولاً إلى العربية، وهو علم في حال العجمية؛ لأنَّ هذا الاسم استثقلته العرب، فلم تتكلم به إلاّ على حدٍّ ما تكلمت به العجم، فلم يدخلوا عليه(الألف واللاّم)، ولم يجروه مجرى أسمائهم العربية، وكان في الأصل معرفة، فاستعملته العرب على ذلك؛ لأنَّهُ ليس باسم جنس يدلُّ على أمته، فاجتمع فيه التَّعريف والعجمة فلم ينصرف[2].

وما نصَّ عليه الشريف الكوفي من اشتراط كونه علماً في لغة العجم هو مذهب الجمهور[3]، وعِلّتهم أَنَّهُ إذا نُقِلَ غير علمٍ اعتورت عليه أحكام كلامهم، من الإضافة و(الألف واللام)، فصار كأنَّه من جنس كلامهم فضعف اعتبار العجمة فيه، بخلاف ما إذا نُقِلَ علماً[4]. وهناك نحاة آخرون، كأبي علي الشلوبين، لا يشترطون كون الاسم علماً في لغة العجم، وإنَّما الشرط أن يستعمل علماً في لغة العرب[5].

ويبدو لنا أَنَّ ما ذهب إليه الجمهور،ووافقهم عليه الشريف الكوفي هو الراجح؛ لأَنَّ العجمة عِلَّةٌ ضعيفةٌ، فلا تقوى على منع الاسم من الصرف، إلاّ إذا كانت متمحضة خالصة، وذلك يتحقق عند وضع الاسم علماً في لغة العجم، وانتقاله علماً إلى لغة العرب[6].

أَمَّا الشرط الثاني لتأثير العجمة في منع الصرف، فهو أن يزيد العلم على ثلاثة أحرف، وهذا يعني أن ما جاء من الأعلام الأعجمية على ثلاثة أحرف؛ مثل:(نوح) و(لوط)، يصرف مطلقاً، تقول:(هذا نوحٌ)، و(رأيتُ نوحاً)، و(مررتُ بنوحٍ)، فهو منصرف؛لخفته، فقاومت الخِفَّةُ إحدى العِلَّتَيْنِ، فكأنَّهُ لم يبقَ إلاّ علةٌ واحدةٌ، والاسم إذا كان فيه علة واحدة انصرف، ولا يُمنعُ من الصَّرف إلاّ باجتماع عِلَّتَيْنِ، وهذا مذهب سيبويه، وأكثر النحويين[7]. واشترط ابن الحاجب أن

---

[1] - ينظر: يعقوب، إميل بديع ، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي:(١١٠، ١١٢) .

[2] - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٥٣٠) .

[3] -ي نظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(٢٣٥/٣)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب:(٣٢٥/٣)، والزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لاينصرف:(٤٥)، وابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو:(٩٢/٢)، والفارسي، أبو علي، الإيضاح:(٢٣٨)،والصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة:(٥٥٥/٢)، والجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح:(١٠٣٢)، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع:(١٠٩/١).

[4] - ينظر: ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، شرح المقدمة الكافية:(٢٨٨/١- ٢٨٩) .

[5] - ينظر: الشلوبين، أبو علي عُمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية :(٩٧٩/٣)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٨٧٧/٢).

[6] - ينظر: ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية:(١٤٦٩/٣) .

[7] - ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(٢٢٠/٣- ٢٢١)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب: (٣٢٢/٣)، والزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لاينصرف:(٤٥)، والهرمي، عمر بن عيسى، المحرر في النحو:(٥٦٢/٣- ٥٦٣)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب: (٨٧٦/٢).

يكون الثلاثي ساكن الوسط، فإن كان محركًا، لم يصرفه[1]. ومذهب الجمهور هو الأقرب إلى الصواب؛ فهو ما أجمع عليه النحويون، والإجماع من الأصول المعتبرة.

سابعًا: استقباح الفصل بين المتضايفين؛ وجواز النصب من غير فصل، كما قيل في عِلّة لزوم نصب تمييز(كم) الخبرية المفصول عنها بالظرف وغيره.

ذهب الشريف الكوفي إلى أنَّه لا يجوز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها المجرور؛ لأنَّهم يستقبحون الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما بمنزلة كلمة واحدة، ويجوز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في الضرورة لا في سعة الكلام، فإن فصلوا بين(كَمْ) وما عملتْ فيه نصبوا؛ لأنَّهم أجازوا النَّصبَ في الخبر بغير فصلٍ، فمع الفصل أولى، ولا يُحسن الجرُّ مع الفصلِ؛ لقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه[2].

وهذا الذي أورده الشريف الكوفي يجري على مذهب البصريين؛ لأنَّ (كم) – كما يقولون بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّهما بمنزلة شيءٍ واحد، فإذا كان الفصل، لزم أن يكون التمييز منصوباً[3]، كقول الشَّاعر:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقتار أَحْتَمِلُ[4]

وأجاز الكوفيون – ونسب ليونس- الفصل بين (كم) الخبرية ومجرورها في الشعر، وفي سعة الكلام، وذلك نحو قولك:(كم في الدار رجلٍ)، و(كم عندك غلامٍ)[5]، وقول الشاعر:

كَمْ فِي بَنِيْ بَكْرِ بْنَ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ[6]

فالقياس عندهم أنَّ يكون تمييزها مجروراً بـ(من) مقدَّرة لا بالإضافة، فإذا قلتَ:(كم رجلٍ أكرمتُ)، كان التقدير فيه:(كم من رجلٍ أكرمتُ)، فكما ينبغي أنْ يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل، فكذلك مع وجوده[7].

ويبدو للباحثين أنّ مذهب الشريف الكوفي المؤيد للجمهور، هو الأقرب للصواب، أمَّا ما احتجَّ به الكوفيون، فيحُمل على أوجه أخرى، فلا دليل لهم فيه، كما أنَّ الحمل على الظاهر أولى من التقدير.

---

[1]- ينظر: ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، شرح المقدمة الكافية:(٢٨٩/١- ٢٩٠) .

٢ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٨٩-٤٩٠) .

٣ -ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب: (١٦٤/٢-١٦٧)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب: (٦١/٣)، وابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو:(٣٢٠/١)، والكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٨٩)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٣٠٦/١)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٣١٨/١).

٤ - البيت للقطامي، وهو في ديوانه: (٣٠) باختلاف الرواية، و في سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(١٦٥/٢)، والبغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب:(٤٦٨/٦) .

٥ -ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٨٩)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٣٠٣/١)، والعكبري، أبو البقاء، التبيين: (٤٢٩)، والإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية:(١٥٥/٣)، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب:(٧٨٢/٢). والبغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب:(٤٦٨/٦).

٦ -البيت من غيرعزو في سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب: :(١٦٨/٢)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب:(٦٢/٣)، والأنباري، أبو البركات، الإنصاف : (٢٤٨/١)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل: (٢٨/١٠) .

٧ - ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف :(٣٠٤/١-٣٠٥) .

ثامنًا: علل القصد والحمل على لفظ المنعوت، ومن ذلك ما قيل في عِلّةِ رفع التابع في قولهم:(يا أيُّها الرَّجلُ).

علَّلَ الشريف الكوفي لزوم رفع التابع في قولهم:(يا أيُّها الرَّجلُ) ومنع نصبه، بأنَّهم "جعلوا(الرَّجُل) صفةً لـ(أيّ)، و(الرَّجُل) هو المقصود بالنِّداء، ولا يجوز فيه غير الرَّفع لوجهين: أحدهما: أنَّهُ المقصود بالنِّداء، والمقصود بالنِّداء إذا كان معرفة مفردًا كان مرفوعًا. والثاني: أنَّ في هذا الباب لا يحتمل الشَّيء على الموضع إلاَّ بعد تمام الكلام، والنِّداء لا يتمُّ بـ(يا أيُّها) فحمل(الرَّجُل) على لفظ (يا أيُّها) دون موضعه[1]،خلافًا للمازني والزجاج اللذين أجازا النصب على المحل، قياسًا على (يا زيدُ الظريفَ)[2].

وهذا التعليل يجري على مذهب الجمهور، الّذين يقولون إنَّ (الرّجل) في قولك:(يا أيُّها الرَّجلُ) نعت لـ(أيٌّ)، وهو مرفوع حملاً على لفظ المنعوت، وعلَّلوا ذلك بوجهين:**أحدهما:** أنَّ (الرجلُ) في قولك:(يا أيُّها الرجلُ أقبل)، هو المقصود بالنداء؛ فجاء لفظه موافقًا للفظ المنادى. **والآخر:** أنَّ الصفة كالجزء من الموصوف، و(أي) والنعت بعدها بمنزلة اسم واحد لا يُستغنى عن أحدهما، لذا لزم النعت الرفع[3].

ومذهب الجمهور هو الأقرب إلى الصواب ؛ لأنَّ إتباع اللفظ في هذا الموضع أولى من إتباع المحل؛ لأنَّ النعت هو المنادى في المعنى، وحقُّ المنادى البناء على الضم، وكذلك نعته، ولا يجوز القياس على:(يا زيدُ الظريف)؛ لأنَّ النعتَ في هذا الموضع ليس هو المنادى في المعنى، كما أنَّه يجوز الاستغناء عنه، وليس الأمر كذلك في قولنا:(يا أيُّها الرجل).

تاسعًا: علل الحمل على القريب، وكثرة الاستعمال، والشبه في العمل، ومن ذلك ما قيل في علل اختيار (الهمزة، والتاء، والنون) حروفًا للمضارعة دون سائر حروف الزِّيادة.

علَّلَ الشريف الكوفي ذلك، بقوله:"فإن قال قائل: لِمَ اختاروا هذه الحروف للمضارعة دون سائر حروف الزيادة؟ قيل له: أَوْلى الحروف بالزِّيادة في أوائل هذه الأفعال حُروف المدِّ واللّين؛ لأنَّها أُخِذَتْ منها الحركاتُ، أو هي مأخوذةٌ من الحركات على الاختلاف الواقع عليها . فأمَّا(الألف)، فلا سبيل إلى وقوعها أوَّلاً لِسكونها، ولا يُمكنُ النُّطقُ بالسَّاكن، فجعلوا مكانها أقربَ الحروف منها، وهي الهمزة؛ ولأنَّ الهمزة تقع زائدة أوَّلاً كثيرًا، فأوقعوها موقع(الألف) . وأمَّا(الواو) فإنَّها لا تقعُ زائدة في حكم التَّصريف، فأُبْدِلَ منها حرفٌ يُبْدَلُ منها كثيرًا، وهي(التاء)... ثُمَّ احتاجوا إلى حرف رابع فجاؤوا بـ(النُّون)؛ لأنَّها تكون إعرابًا في قولك:(تفعلون، وتفعلان، وتفعلين)، كما تكون حروف المدِّ واللِّين إعرابًا، وفيها غُنَّةٌ في الخيشوم تجري فيه كما تجري حروف المدِّ واللِّين، وتُبْدَلُ منها(الألف) في الوقف، نحو:(رأيتُ زيدًا)، فجرت مجرى حروف المدِّ واللِّين"[4].

ولم يختلف ما جاء به السهيلي عمَّا أورده الشريف الكوفي، إلا في شيء واحد، فهو يرى أنَّ(الياء) هي الأصل في حروف المضارعة، مستدلاً بشيئين:**أحدهما:** كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنّث، وهو فعل جماعة النِّساء. **والآخر:** أنَّ أصل الزِّيادة لحروف المدّ واللّين، ولا تزاد الواو والألف أولاً لما سبق[5].

---

١ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٣٧٦-٣٧٧) .

٢ - ينظر: الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه:(٩٨/١ – ٩٩).

٣ - ينظر: سيبويه، أبو عمرو بن قنبر، الكتاب:(١٨٨/١)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب:(٢١٦/٤)، وابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو:(٣٣٧/١)، والفارسي، أبو علي، الإيضاح:(١٨٩)، والجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح:(٧٧٨/٢)، والعكبري، أبو البقاء، اللباب:(٣٣٧/١).

٤ -الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٢٤-٢٥) .

٥- ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر: (٩١ - ٩٢).

إذن، لكلّ حرف من حروف المضارعة علّة كانت السبب في اختياره دون غيره، فأمّا(الياء)، فكانت أولى بالزيادة؛ لأنَّها حرف مدٍ ولين، وهي مأخوذة من الحركات، أو أُخذت منها الحركات. والهمزة حلّت محل(الألف) لقربها منها، ولأنَّها تقع زائدة أولاً كثيرًا. و(التاء) حلّت محل(الواو)؛ لأنَّها تُبدل منها كثيرًا، و(النون) حلتَّ زيادة في المضارع؛ لشبهها بحروف المدّ واللين، فهي تقع إعرابًا في الأفعال الخمسة، وتجري فيها غنة كما تجري في حروف المدّ، وتبدل منها(الألف) في الوقف[1].

عاشرًا: علل عدم الصلاحية، والتمكن، ولحاق التنوين، والاختصاص، كما قيل في علل جعل الجرِّ للأسماء، والجزم للأفعال.

ذكر الشريف الكوفي أنَّ علة اختصاص الأسماء بالجر، واختصاص الأفعال بالجزم؛ هي أنَّ الجرَّ إنَّما يكون بحروفٍ لا يُحسنُ دخولها على الأفعال، أو بإضافة، والإضافة لا تجوز في الأفعال. ولأنَّ الجرَّ يتبعهُ التَّنوينُ، والتَّنوينُ إنَّما يكون في الأسماء لخفتها، والأفعال ثقيلةٌ، فلا يدخلها جرٌّ ولا تنوين . وإنَّما امتنع الجزم من الأسماء؛ لتمكنها ولحاق التَّنوين لها، فلو دخل الجزم على الأسماء؛ لاحتجتَ أنْ تحذف الحركة للجزم، فيبقى حرف الإعراب ساكنًا وبعده التَّنوينُ، وهو ساكنٌ، فيجتمع ساكنان فتحذِفُ التَّنوينَ، فيزولُ معنى التَّمكن منها، ويكون إجحافًا بها؛ ولأنَّ الجزمَ إنَّما يكونُ بحروفٍ لا يُحسنُ دخولها على الأسماء، وهيَ:(لَمْ)، و(لَمَّا)، و(لا)، في النَّهي، و(اللام) في الأمر، وحروف الشَّرطِ والجزاء، وجميع هذه لا تدخل على الأسماء . والجزم إنَّما يكونُ في الأفعال لاختصاصها بزمانٍ واحدٍ مع انضمام معنًى آخر إليه، فيثقلُ الفعلُ، فَيُخَفَّفُ بقطعِ حركةٍ أو حرفٍ[2].

إذن فعلة اختصاص الأسماء بالجرَّ دون الجزم – عند الشريف الكوفي – ، أنَّه يحسن دخول الجرّ على الأسماء، ولا يصلح ذلك في الأفعال. ولأنَّ الجر يتبعة تنوين، والأسماء تقبل التنوين لخفتها، والأفعال لا تقبل التنوين؛ لثقلها.

وقدم السهيلي في هذه المسألة مذهبًا قريبا مما قاله الشريف الكوفي[3]، بينما ذهب العكبري إلى أنَّ اختصاص حروف الجرِّ بالأسماء من دون الأفعال، سببه أنَّ الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه، والفعل لا يقتضي إلاّ الاسم، فصار الحرف وصلة بين الفعل وما يتعدّى إليه،وأمَّا سبب عدم قبول الاسم الجزم، فيرجع إلى ثلاث علل[4]:

الأولى: أنَّ الإعراب جيء به للتفريق بين المعاني، وهو إمَّا رفعٌ وإمَّا نصبٌ وإمَّا جرٌّ، ولا يوجد معنًى رابع يدل عليه الجزم.

الثانية: أنَّ الجزم ليس بأصل في الإعراب؛ لأنَّه سكون في الأصل، والسكون علامة بناء.

الثالثة: أنَّ الجزم دخل عوضًا من الجرّ، فلو دخل على الأسماء لجمع بين العوض والمعوَّض.

وأمَّا اختصاص الأفعال بالجزم دون الجرّ، عند الشريف الكوفي، فلأنَّ الجزمَ يكونُ بحروفٍ لا يُحسنُ دخولها على الأسماء، ويحسن دخولها على الأفعال. ولأنَّ الجزم يكونُ في الأفعال لاختصاصها بزمانٍ واحدٍ مع انضمام معنًى آخر إليه، فيثقلُ بذلك.

---

١ - ينظر: العكبري، أبو البقاء، اللباب: (٢٣/٢).
٢ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٣١-٣٢) .
٣- ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر: (٧٢ - ٧٣).
٤ - ينظر: العكبري، أبو البقاء، اللباب : (٤٧/١، ٦٥).

وقد ذكر العكبري هاتين العلتين، وزاد عليهما حتى أوصل علل امتناع الجر في الأفعال، واختصاصها بالجزم إلى ست علل مختلفة[1].

الحادي عشر: الخفة وعدم الشبه بالأفعال أو الحروف، ومن ذلك ما قيل في علة دخول التنوين على النكرات.

ذكر الشريف الكوفي أنَّ التَّنوينُ إنَّما يدخلُ على النكرات في الأصل؛"لِخِفَّتِها، ولأنَّها لا تشبهُ الأفعال من وجهٍ، ولا من وجهين، ولا الحروف"[2]. وقد ردَّ على من اعترض عليه بدخول التنوين على الأعلام، والصفات، نحو:(قائم)، وعلى التأنيث، نحو:(امرأة)؛ بأنَّ هذه الأسماء أشبهتِ الأفعال من وجه واحد، وهو كونها معرفة، أو صفة، أو تأنيثًا فقط، فلم يغلب شبه الفعل عليها، فلا تخلو إمَّا أنْ تُلحقها بالأفعال أو بالأسماء النَّكرات، وإلحاقُها بالأسماء أولى؛ لأنَّها أقعدُ في الاسميَّة، وأمكنُ من الأفعال، ولم يغلب شبهُ الأفعال عليها، ولو منعنا التَّنوين منها لكُنَّا قد أجحفنا بها، فلهذا دخل التَّنوينُ عليها[3].

ولم يختلف قول العكبري عمَّا ذكره الشريف الكوفي في هذه المسألة[4]، وعلى غير ما قرراه، فقد جاء تعليل السهيلي؛ مختلفًا عن هذا؛ إذ ذهب إلى أنَّ التنوين يكثر في النكرات؛ لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيهًا على أنَّها غير مضافة، والمعارف ليست كذلك؛ لاستغنائها عن زيادة تخصيص[5].

ويبدو أن تعليل الشريف الكوفي ومن بعده العكبري، أكثر دقّة في هذه المسألة؛ إذ ليس الغرض من التنوين التنبيه على حاجة الاسم للتخصيص وحسب، بل هو يأتي كذلك للدلالة على خفّة الاسم، وعدم مشابهة الفعل، بدليل أنَّه قد يدخل على المعارف والصفات.

الثاني عشر: علل متعددة، كما قيل في علة مشابهة إنَّ وأخواتها الأفعال في العمل.

ذكر الشريف الكوفي أنَّ العِلَّة في هذه المشابهة أنَّها على ثلاثة أحرفٍ، وآخرها مفتوحٌ، وأنها دخلت على المبتدأ والخبر، واتَّصل الضَّمير بها كما يتَّصلُ بالفعل[6].

وهذه العلل هي ذاتها ما أوردها العكبري، فقد قال:" وإنَّما عمِلت الرّفْع وَالنّصب لأنَّها شابهت الْأَفْعَال فِي أختصاصها بالأسماء فِي دُخُولهَا على الضمائر، نَحْو: (إنَّك) و (إنَّه) وَفِي أنَّ معاينها مَعَاني الْأَفْعَال من التوكيد والتشبيه وَغير ذَلِك وَفِي أنَّها على ثَلَاثَة أحرف مَفْتُوحَة الآخر وَمن حَيْثُ رفع الْفِعْل وَنصب فِيمَا يَقْتَضِيهِ فَكَذَلِك هَذِه الْحُرُوف"[7].

ويرى الشريف الكوفي أن مشابهة(إنَّ) للفعل مشابهة لفظية وليست معنوية، وهذا عينه ما أورده ابن الوراق؛ إذ قال:"فلمّا شاركت الفِعْل في لفظها ولزومها الاسم وجب أن تعمل عمله"[8].

---

[1]- ينظر: المصدر السابق: (٦٨/١- ٦٩)

[2] - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٥).

[3] - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٤٥).

[4]-ينظر: العكبري، أبو البقاء، اللباب: (٧٦ - ٧٧).

[5] - ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر: (٦٩).

٦ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(١٥٧) .

[7]- العكبري، أبو البقاء، اللباب: (٢٠٨/١).

[8]- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله ، علل النحو: (٢٣٥).

ومن هذا النوع من العلل المتعددة كـ(الالتباس، والحمل على الفرع، وكراهة إسقاط حرف)، ما قيل في علة عدم جعل(الألف) علامة للنَّصب، وجعلها علامة للرفع في التثنية، وجعل الياء علامة للنصب والجرّ.

يرى الشريف الكوفي أنَّ القياس يوجب أن تكون(الألف) في التَّثنية علامة النَّصب؛ لأنَّها من جنس الفتحة، وأن تكون(الواو) علامة الرَّفع؛ لأنَّها من جنس الضَّمَّة، وأن تكون(الياء) علامة الجرِّ؛ لأنَّها من جنس الكسرة، فيكون إعرابها بالحروف كإعرابها بالحركات، لكنه لم يصح؛ لأنَّه إن جُعلت(الألف) علامة النصب في المثنى فسيحدث لبس؛ إذ يشتبه نصب التَّثنية بنصب الجمع؛ لأنَّ(الألفَ) لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا، فلَمْ يُمكن الفصل بينهما، وأمكن الفصل في الرَّفع والجرِّ بضَمِّ ما قبل(الواو) في الجمع، وكسر ما قبل(الياء) فيه، وفتحهما في التَّثنية، فلمَّا اشتبها في حال النَّصب أُسقطَ النَّصبُ لموضع الالتباس، فاحتاجوا أنْ يحملوه إمَّا على الرَّفع وإمَّا على الجرِّ، فكان حمله على الجرِّ أولى؛ لأنَّ الجرَّ فرعٌ كما أنَّ النَّصبَ فرعٌ، وحمل الفرع على الفرع أولى من حمل الفرع على الأصل، وأيضًا فإنَّ(الياء) التي هي علامة الجرِّ أخفَّ من(الواو) التي هي علامة الرَّفع، فحمل النَّصب على الأخفِّ؛ إذ لا ضرورة إلى حمله على الأثقل، ثُمَّ إنَّ(الألف) بقيَ غير مستعمل، فكرهوا إسقاطه، فجعلوه علامةً لرفع الاثنين، وجعلوا(الواو) علامةً لرفع الجمع. وحصل أنَّ النَّصب والجرُّ يشتركان فيهما بـ(الياء)، ويُفرقُ بينهما بفتح ما قبل(ياء) التَّثنية وكسر ما قبل(ياء) الجمع[1].

وحاصل هذه العلل، ما يأتي:

- لم يصح جعل الألف علامة للنصب، حتى لا يلتبس المثنى بالجمع؛ لما سبق، ولم يصح جعل الواو علامة لرفع المثنى، حتى لا يلتبس المثنى بالجمع، ولأنَّهم كرهوا إسقاط(الألف) وبقائها من غير استعمال، فجعلوها علامة لرفع المثنى.

- جعلت(الياء) علامة للنصب؛ لأنَّه لم يصح جعل(الألف) علامة للنصب، فحملوا النصب على الجرّ، فجعلوا(الياء) علامة للنصب في التثنية والجمع، حملا على الأخف، وحملاً على الفرع؛ لأنَّ حمل الفرع على الفرع أولى من حمله على الأصل.

وهذه العلل التي أوردها **الشريف الكوفي**، تكاد تكون نص ما جاء به **ابن الوراق**، وإنْ كان الأخير قد فصل أكثر[2]، وأمَّا **العكبري**، فقد أسهب في هذه المسألة وفصل القول، فأورد ما جاء به **الشريف الكوفي وابن الوراق** من قبله، وزاد عليها سردًا وتفصيلا[3].

❖❖❖

١ - ينظر: الكوفي، الشريف، البيان في شرح اللمع:(٧٢-٧٣) .
٢- ينظر: ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، علل النحو: (١٦٠ -١٦١).
٣- ينظر: العكبري، أبو البقاء، اللباب: (١/١٠٠- ١٠١).

الخاتمة:

بعد أنْ وصل البحث إلى نهايته، واستوفى غايته، توصّل الباحثان إلى النتائج الآتية:

- **يبدو اهتمام الشريف الكوفي بالعلّة واضحًا في كتابه البيان، فلا يقف عند مسألة إلا أورد ما يؤيد مذهبه فيها.**
- **أكثر التعليلات التي أوردها الشريف الكوفي ، لا تكاد تخرج عن تلك العلل التي أوردها البصريون لتأييد ما يرونه صحيحًا في المسألة موضع الخلاف.**
- **يلجأ الشريف الكوفي إلى التعليل؛ لتوثيق القواعد النحوية، للإبانة، والتفسير، مما له أهمية في إظهار حكمة العرب في لغتهم.**
- **من خلال تعليلاته اهتمَّ بترسيخ القواعد النحوية، باحتكامه إلى اللغة المستقرة، البعيدة عن التكلف.**
- **تنوّعت تعليلات الشريف الكوفي بتنوع الموضوعات النحوية، فهناك العلل المفردة، وهناك العلل المركبة.**
- **يبدو الشريف الكوفي متأثراً بالمناطقة والمتكلمين، فأكثر تعليلاته يظهر أثر المنطق وعلم الكلام فيها.**
- **تظهر تعليلات الشريف الكوفي تأثره ببعض النحويين، أو نقله عنهم، كما هو الحال مع ابن الوراق.**
- **جاءت بعض تعليلات الشريف الكوفي مخالفة لمذهب الجمهور، وهذا يعني أنَّهلم يكن تابعًا متعبدًا بمذهب معيّن، بل هو يُعمل فكره، ويختار ما يناسبه، ولا يتورع أن يخالف الجمهور إن بدا له غير ما يقولون.**

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب المطبوعه:

❖ ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد(٤٦٩هـ)شرح المقدمة المحسبة، تحـ:خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت،(ط.١)، ١٩٧٦م.

❖ ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحـ: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (ط.٢)(١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م).

❖ ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين بن عثمان (٦٤٦هـ)،شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحـ: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، (ط.١)(١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م) .

❖ ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (٦٠٩هـ)،شرح جمل الزجاجي، تحـ: د. سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (ط.١)(١٤١٩هـ)

❖ ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد (٥٦٧هـ)،المرتجل، تحـ: علي حيدر، مطبوعات مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق(١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) .

❖ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي،(٣١٦هـ)،الأصول في النحو، تحـ: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط.٣)، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م) .

❖ ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ)،المحكم والمحيط الأعظم، تحـ: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت(٢٠٠٠م).

❖ ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ)،المخصص، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، (ط.١)(١٣١٦هـ) .

❖ ابن الطراوة، لأبي الحسين النحوي (٥٢٨هـ)، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ، تحـ: الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (ط.٢)، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

❖ ابن العبد، طرفة، ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدَّم له: مهدي محمد ناصر الدِّين،دار الكتب العلمية، بيروت، (ط.٣)(١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م) .

❖ ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، تحـ:د.صاحب أبو جناح، (د.ط).

❖ ابن قريب، أبو سعيد عبدالملك(٢١٦هـ)،الأصمعيات (اختيارات الأصمعي)، تحـ: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، (ط.٣)، (د.ت).

❖ ابن قميئة، عمرو، ديوان عمرو بن قميئة، تحـ: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، القاهرة(١٤٨٥هـ ـ ١٩٦٥م).

❖ ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين بن محمدبن عبدالله (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحـ: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، مصر، (ط.١)(١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

❖ ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ)شرح الكافية الشافية، تحـ: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، السعودية(١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

❖ ابن منظور، أبو الفضل جمال محمد بن مكرم (٧١١هـ)، لسان العرب، ، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيديّ، دار إحياء التراث الإسلامي، مؤسسة التاريخ الإسلامي، بيروت، لبنان .

❖ ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله(٣٨١هـ)،عِلَلُ النَّحوِ، تحـ: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط.١)(١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م).

❖ ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن ولاد التميمي، المقصور والممدود، تحـ: بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

❖ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣هـ)،شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، (د.ط)، (د.ت).

❖ الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحـ: هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.١)، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

❖ الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(٦٨٦هـ)، شرح الشافية لابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي، تحـ: محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

❖ الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ)، شرح الكافية لابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة بنغازي، ليبيا، (ط.٢)(١٩٩٦م) .

❖ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥٧٧هـ)،أسرار العربية، تحـ: محمد بهجة البيطا، مطبعة الترقي، دمشق(١٩٥٧م) .

❖ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، (ط.٤)(١٣٨٠هـ ـــ ١٩٦١م).

❖ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد (٥٧٧هـ)، نزهة الألباء، تحـ: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، (ط.٣)، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

❖ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب،، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، (ط.١)(١٤١٨هـ ـــ ١٩٩٨م) .

❖ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي(٧٤٥هـ)،تذكرة النحاة، تحـ: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط.١)(١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

❖ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي(٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التَّسهيل، تحـ: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (ط.١)(١٤٢١هـ ـــ ٢٠٠٠م) .

❖ برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.٢)(ـ١٩٩٤م).

❖ البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)،خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، تحـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.٤)(١٤١٨هـ ـــ ١٩٩٧م) .

❖ الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف(٨١٦هـ)،التعريفات، تحـ: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، (ط.١)، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

❖ الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحـ: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد(١٩٨٢م) .

❖ الخطفي، جرير بن عطية، ديوان جرير، تحـ: د. نعمان أمين طه، دار المعارف، القاهرة،(ط.٣)(١٩٨٦م).

❖ الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ)، الحدود في النحو، ضمن رسالتين في اللغة، تحـ: مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، العراق(١٩٦٩م) .

❖ الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (٨٠٢هـ)،ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحـ : د. طارق عبد عون الجنابي، دار الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، (ط.١)(١٤٠٧ه – ١٩٨٧م) .

❖ الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري(٣١١هـ)،ما ينصرف وما لا ينصرف، تحـ: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة(١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م) .

❖ الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري(٣١١هـ)،معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، تحـ: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (ط.١)(١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) .

❖ الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)،الإيضاح في علل النحو، تحـ: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، (ط.٣)(١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) .

❖ سبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر(ت١٨٠هـ)،الكتاب، تحـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.٣)(١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) .

❖ السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت:٥٨١هـ)، تحـ: عادل عبدالموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،(ط.١) ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

❖ السيرافي، أبو سعيد ابن المرزبان(٣٦٨هـ)،شرح كتاب سيبويه، تحـ: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط.١)(١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م) .

❖ السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، (ط.٢)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

❖ السيوطي، جلال عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحـ: أحمد شفيق الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط.١)(١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

❖ الشلوبين، أبو علي عُمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت:٦٤٥هـ)، التوطئة،تحـ:د. يوسف أحمد المطوع، دار الكتب،القاهرة، (ط.٢)(١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، (د.د) .

❖ الشلوبين، أبو علي عُمر بن محمد بن عمر الأزدي (٦٥٤هـ)،شرح المقدمة الجزولية، تحـ: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة الرشد، الرياض، (ط.١)(١٤١هـ ـ ١٩٩٣م) .

❖ الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)،حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني، تحـ: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، البلد بدون .

❖ الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق، من نحاة القرن الرابع،التبصرة والتَّذكرة، تحـ: د. فتحي أحمد مُصَطَفى عليّ الدين، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (ط.١)(١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٦م) .

❖ الطنطاوي، أحمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، (ط.٢)، (د.ت).

❖ عباس، أحمد خضير، أسلوب التعليل في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط.١)(١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).

❖ العكبري، أبو البقاء محبُّ الدين عبدالله بن الحُسين (٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،تحـ: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، (ط.١) (١٤٠٦هـ ـــ ١٩٨٦م).

❖ العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحـ: غازي مختار طُليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، (ط.١)(١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م) .

❖ الفارسي، أبو علي بن الحسن بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)،الإيضاح، تحـ: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (ط.٢)(١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م) .

❖ الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة، ، تحـ: بدر الدَّين قهوجي ، بشير جويجاتي، وراجعه ودققه: عبد العزيز ربَّاح، أحمد يوسف الدقَّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، (ط.١) (١٤٠٤هـ ـــ ١٩٨٤م) .

❖ الفراء، أبو زكريَّا يحيى بن زياد الفراء، (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، (ط.٣)، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

❖ القطامي، ديوان القطامي، تحـ: الدكتور إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت،ط١، ١٩٦٠م.

❖ القيسي، مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)الكشف في وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحـ: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م) .

❖ الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم (٥٣٩هـ)، البيان في شرح اللُّمع لابن جني، تحـ: د. علاء الدِّين حمويه، دار عمَّار، الأردن، (ط.١)(١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م) .

❖ المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور (٧٠٢هـ)، رصف المباني في حروف المعاني، تحـ: د. أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، (ط.٣)(١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

❖ المبارك، مازن، النحو العربي، العِلَّة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، لبنان، (ط.٣)،(١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٤م).

❖ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (ط.٣)(١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م) .

❖ المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، (ط.١)(١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

❖ المرادي، ابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك تحـ: د. عبد الرحمن علي سُليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، (ط.١)(١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).

❖ مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، (ط.٢)(١٤١٣هـ ـــ ١٩٩٢م).

❖ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(٣٣٨هـ)، إعراب القرآن،تحـ: د. زهير غازي زاهر، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، لبنان،(ط.١)(١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) .

❖ هارون، عبدالسلام محمد، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.٥)(١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م) .

❖ الهرمي، عمرو بن عيسى بن إسماعيل اليمني(٧٠٢هـ)،المحرر في النحو، تحـ: د. أمين عبدالله سالم، مؤسسة العَلياءِ، القاهرة،(ط.١)(١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م) .

❖ يعقوب، إيميل بديع، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، دار الجيل، بيروت، (ط.١)(١٩٩٢م).

❖ اليمني، منصور ابن فلاح اليمني(٦٨٠هـ)، المغني في النحو، تحـ: الدكتور عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، (ط.١)، ١٩٩٩م.

ثانيًا:الأبحاث المنشورة:

❖ ماسيري، دوكوري، مراحل العلل النحوية عند العرب، دراسات في أصول النحو، قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، شاه علم، ماليزيا . على الرابط

https://www.google.com/webhp?sourceid=chrome-instant&ion=1&espv=2